المسيرة العلمية للاقتصاد والبنوك الإسلامية

تقويم للماضي وتصوّر للمستقبل

إعداد

دكتـــور عبد الحليم عمار غربي

دكتـــور سعد بن علي الوابل

قسم الأعمال المصرفية ـ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

Abdelhalim A. Gherbi, PhD

Assistant Professor, Department of Banking, College of Economics and Administrative Sciences, Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Riyadh, Saudi Arabia.

Postal Address: **Abdelhalim Ammar Gherbi, Department of Banking, College of Economics and Administrative Sciences, Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, P.O. Box 5701, Riyadh, Saudi Arabia.**

Organizational Website: **www.imamu.edu.sa**

Email: **halimgherbi@yahoo.fr**

Saad A. Alwabel, PhD

Assistant Professor, Department of Banking, College of Economics and Administrative Sciences, Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Riyadh, Saudi Arabia.

Postal Address: **Saad Ali Alwabel, Department of Banking, College of Economics and Administrative Sciences, Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, P.O. Box 5701, Riyadh, Saudi Arabia.**

Organizational Website: **www.imamu.edu.sa**

Email: **sadalwabel@yahoo.co.uk**

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى معالجة خمس قضايا تتعلق بتطور الكتابات الاقتصادية والمصرفية الإسلامية خلال الأربعين عاما الماضية، وتوزيع موضوعاتها، وتقويم مناهجها البحثية، ودور مؤسساتها المتخصصة، وطرح تصورات إستراتيجية لتطوير تلك الإسهامات العلمية والارتقاء بها نحو الأفضل.

الكلمات المفتاحية: *الاقتصاد الإسلامي، البنوك الإسلامية، التمويل الإسلامي، مناهج البحث.*

Abstract:

This paper aimed to trait five issues concerning the evolution of Economic and Islamic banking literature during the last forty years, the distribution of topics, evaluating methodology, the role of specialized research institutions and put a strategy conceptual of those scientific contributions to upgrade them for the better.

Key Words: *Islamic Economics, Islamic Banking, Islamic Finance, Research Methods.*

تمهيد

يُعدّ الحديث عن قضايا البحث العلمي واجباً على كل من ينتمي إلى المجال العلمي مهما كان تخصصه، وإذا كان أساتذة المناهج والمؤلفين في البحث العلمي وأصوله ومناهجه هم الأولى بمهمة مناقشة مشكلاته واقتراح حلول لها؛ فإن ذلك لا يعفي غيرهم من المهتمين بمجال الاقتصاد الإسلامي من واجب الإسهام في تقويم جهود البحث الاقتصادي والتمويلي الإسلامي لتطوير وترشيد تلك الجهود سعياً إلى الارتقاء بها على نحو أفضل.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استعراض وتقويم مسيرة البحث العلمي في مجالي الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية على مدى فترة زمنية تمتد خلال الأربعين عاما الماضية؛ حيث إن الأبحاث والكتابات الصادرة بحاجة إلى أن نتوقف عندها اليوم بالدراسة والتأمل والتحليل، وأن ننظر إليها بمنظور نقدي، نتلمّس منه تطويرها بما يتناسب وحاجات المجتمعات الإسلامية الراهنة وما وصلت إليه تجاربها المعاصرة؛ الأمر الذي يستدعي أن نستحضر ما كتب من أفكار ومفاهيم وتصورات، وندخل في مراجعات وتقويمات ونقديات، وننطلق نحو تجديدات وتأصيلات واجتهادات جديدة.

وسنعالج في هذه الورقة المحاور التالية:

- أولاً: تطور أدبيات المكتبة الاقتصادية والمصرفية الإسلامية؛
- ثانياً: رصد الاتجاهات البحثية في الاقتصاد والبنوك الإسلامية؛
- ثالثاً: تقويم المنهجية العلمية في الاقتصاد والبنوك الإسلامية؛
- رابعاً: تقويم دور مؤسسات البحث في الاقتصاد والبنوك الإسلامية؛
- خامساً: تصور إستراتيجي للتقدم العلمي في الاقتصاد والبنوك الإسلامية

أولاً: تطور أدبيات المكتبة الاقتصادية والمصرفية الإسلامية

١- التطور التاريخي للمكتبة الاقتصادية والمصرفية الإسلامية

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ظهور علم جديد، يجمع بين الدراسة الفقهية والاقتصادية، أطلق عليه الباحثون "علم الاقتصاد الإسلامي"، وكان ذلك بعد تنظيم المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة عام ١٩٧٦؛ بحيث جاءت توصياته لتؤسِّس لفرع جديد من فروع علم الاقتصاد، فبدأت الجامعات في العديد من الدول الإسلامية بفتح برامج وأقسام للاقتصاد الإسلامي أو تدريس مقرَّرات متعلقة بالنظام الاقتصادي الإسلامي. وقد تزامن ذلك مع الانتشار الكبير الذي حققته البنوك الإسلامية على مستوى الدول الإسلامية والعالم.

وتأسست كذلك مراكز البحوث في الاقتصاد الإسلامي، وظهرت أدبيات جديدة وفُتحت قنوات متخصصة للحوار حول الاقتصاد الإسلامي؛ ونتج عن ذلك العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي في أرقى جامعات العالم الغربي فضلاً عن العالم الإسلامي.

وإذا رجعنا إلى ما قبل ثلث قرن من الزمن؛ فإننا نستحضر المقارنة التالية:

جدول ١: التطور التاريخي لمكتبة الاقتصاد الإسلامي

مكتبة الاقتصاد الإسلامي قبل الستينيات من القرن العشرين	مكتبة الاقتصاد الإسلامي بعد الستينيات من القرن العشرين
ليس هناك مادة أكاديمية معترف بها تسمى "الاقتصاد الإسلامي" في أيّ مكان من العالم بما في ذلك الدول الإسلامية، ولا تدريس للمادة في أيّ مكان	موضوع الاقتصاد الإسلامي معترف به ويدرّس في كثير من جامعات العالم، بما فيها جامعات غربية كجامعة لفبرا، وجامعة درم في بريطانيا، وجامعة هارفرد وجامعة رايس في الولايات المتحدة الأمريكية
لا بحث يُجرى عن الموضوع أو يُناقش في أيّ جامعة من جامعات العالم	عشرات الآلاف من الأبحاث التي نشرت في مجلات أو قدّمت في مؤتمرات
لا وجود لكتب بهذا العنوان في المكتبات العامة، إلا بعض الكتيبات التي صدرت بالعربية والإنجليزية والأوردو في كل من مصر وباكستان	آلاف الكتب صدرت بالعربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية والأوردو
لا وجود لمجلات أو دوريات علمية عن الموضوع	عشرات المجلات والدوريات العلمية المحكمة وغير المحكمة
اعتبر بعض الباحثين بأن الإسلام عقبة في طريق التطور والتنمية الاقتصادية	نصح بعض المدرسين الغربيين الدول النامية الإسلامية بالأخذ بعين الاعتبار النظام الإسلامي لتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية

كما شهدت الفترة الماضية ظهور ما اصطلح عليه بـ"البنوك الإسلامية"؛ حيث عكست تطوراتها القضايا الفكرية التي تزامنت معها خلال المراحل التاريخية التي يلخصها الجدول التالي:

جدول ٢: مراحل التطور الفكري والمؤسسي للبنوك الإسلامية

المرحلة	القضايا الفكرية المطروحة	الإطار المؤسسي	أهم الإصدارات الخاصة
من دخول البنوك إلى الدول الإسلامية إلى عام ١٩٦٤	هل البنوك حرام أم حلال؟ وهل الفوائد ربا؟ وقد وُجدت ثلاثة اتجاهات فكرية: ١- معاملات البنوك حلال، والفوائد ليست ربا؛ ٢- أعمال البنوك حرام، لكنها ضرورة والضرورات تبيح المحظورات؛ ٣- أعمال البنوك ضرورة لكن الربا ليس ضرورة لتشغيل البنوك.	- لا يوجد إطار مؤسسي لبنوك إسلامية؛ - وإن وُجدت بعض المحاولات في شكل جمعيات تعاونية أو شركات للمعاملات المالية بواسطة بعض الجمعيات.	١- فتاوى دار الإفتاء المصرية بتحريم الفوائد؛ ٢- محاضرات الجمعيات الشرعية؛ ٣- بحث الربا للشيخ دراز ١٩٥١؛ ٤- بحوث محمد حميد الله بباكستان؛ ٥- بحوث الربا للشيخ أبو زهرة وسيد قطب وأبو الأعلى المودودي؛ ٦- بحوث محمد عزير بباكستان؛ ٧- بحوث عبد القادر عودة ومحمود أبو السعود.
مرحلة التأسيس: ١٩٦٥-١٩٧٦	١- التكييف الشرعي لكل معاملة من معاملات البنوك القائمة؛ ٢- كيفية عمل البنك دون الاعتماد على سعر الفائدة؛ ٣- طرح تصورات لنموذج بنك إسلامي؛ ٤- إعداد نظام أساسي لبنك إسلامي.	١- بنوك الادخار المحلية: ١٩٦٣-١٩٦٧؛ ٢- بنك ناصر الاجتماعي ١٩٧١؛ ٣- بنك دبي الإسلامي ١٩٧٥؛ ٤- البنك الإسلامي للتنمية ١٩٧٥.	١- قرارات مجمع البحوث الإسلامية ١٩٦٥؛ ٢- بحوث محمد عبد الله العربي؛ ٣- بحوث الشيخ مصطفى الهمشري؛ ٤- بحوث محمد نجاة الله صديقي؛ ٥- بحوث عيسى عبده؛ ٦- بحوث أحمد النجار؛ ٧- بحوث غريب الجمال؛ ٨- بحوث محمد باقر الصدر؛ ٩- الدراسة المصرية؛ ١٠- بحوث المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي.
مرحلة الانتشار: من عام ١٩٧٧ وما بعدها	١- قضايا ومشكلات التطبيق مثل: - استثمار الودائع المتدفقة؛ - السيولة؛ - مشكلات النمو والتوسع؛ - العلاقات مع البنوك الأخرى. ٢- كيفية عمل النظام المصرفي ككل على أساس إسلامي؛ ٣- العمل على إيجاد مؤشر الربحية البديل عن سعر الفائدة الربوي	١- منابت البنوك الإسلامية؛ ٢- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية؛ ٣- المعاهد والمراكز البحثية والتدريبية؛ ٤- شركات استثمار وتمويل إسلامية؛ ٥- فروع إسلامية للبنوك التقليدية؛ ٦- تحول النظام المصرفي في باكستان وإيران والسودان؛ ٧- صدور قوانين خاصة للأعمال المصرفية الإسلامية في ماليزيا وتركيا...؛ ٨- ظهور الهيئات الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المعايير المحاسبية...	١- الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية؛ ٢- بحوث المؤتمر العالمي الثاني والثالث للاقتصاد الإسلامي؛ ٣- بحوث ندوات المراكز البحثية عن الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية؛ ٤- بحوث الماجستير والدكتوراه بالجامعات؛ ٥- فتاوى هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك الإسلامية؛ ٦- تقرير مجلس الفكر الإسلامي بباكستان؛ ٧- مؤلفات عديدة حول البنوك الإسلامية.

المصدر: راجع: الغريب ناصر، *أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل*، أبوللو، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠، ص: ٤٣.

٢ـ التطور الكمي للمكتبة الاقتصادية والمصرفية الإسلامية

قبل انعقاد المؤتمر العالمي الأول عن الاقتصاد الإسلامي الذي نظمته جامعة الملك عبد العزيز في مكة المكرمة عام ١٩٧٦، وباستثناء عدد قليل من الإشارات إلى بعض معالم الاقتصاد الإسلامي، لم يكن أحد يقرأ عن "الاقتصاد الإسلامي" أو "البنوك الإسلامية"؛ لكن بعد انعقاد هذا المؤتمر وإنشاء مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز وظهور البنوك الإسلامية؛ كثرت الكتابات حول الاقتصاد الإسلامي وأصبح يُدرّس في المؤسسات الجامعية، كما افتُتحت مراكز بحثية عديدة في العالم؛ الأمر الذي أدّى إلى توالد الأبحاث والدراسات التي أصبح عددها في العقود الأربعة الماضية يفوق بكثير كل ما كُتب عن الاقتصاد الإسلامي قبل ذلك.

لقد حقّق البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي نمواً كبيراً على مدى أربعين عاماً، تمثّل في عدد من الأبحاث والمؤلفات وتنوُّعها بلغات عالمية مختلفة وخصوصاً باللغتين العربية والإنجليزية. وكان للبنوك الإسلامية أثر بارز في إتاحة الفرصة للرجوع إلى فقه المعاملات المالية والاجتهاد في العمليات المصرفية المعاصرة؛ ولذلك كثرت البحوث والفتاوى والندوات والمؤتمرات في مجال الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية المعاصرة، وإصدار المجلات والنشرات والتقارير الاقتصادية والكتب والمؤلفات المتخصصة، وإنشاء كليات وأقسام الاقتصاد الإسلامي ومراكز بحثية متخصصة.

وبالنظر إلى دليل المطبوعات الذي أصدره المعهد الإسلامي للبحوث والتنمية التابع للبنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٩٨؛ فقد احتوى على العناوين التي أصدرها المعهد منذ إنشائه، وانقسمت فيه الأبحاث إلى دراسات في الاقتصاد ودراسات مصرفية إسلامية بلغت ١٦ دراسة من مجموع الدراسات البالغ عددها ٤٨ دراسة، أي بنسبة ٣٣%.

وعلى الرغم من أنه ليس هناك مجال للمقارنة مع ما يُنتجه الفكر الاقتصادي الغربي كمياً؛ فإن نموّ المكتبة الاقتصادية والمصرفية الإسلامية يُمكّن الباحث من القيام بتحليل الأطر المعرفية التي تتحكم في هذه الإنتاجية؛ ومن ثمّ رصد الاتجاهات التي تنتج عنها.

وقد رأى أحد الباحثين[i] أن التنظير الذي حصل تحت اسم "الاقتصاد الإسلامي" خلال المرحلة الماضية لم يتم بشكل متوازن؛ حيث تطور البحث عبر خطوتي الترويج لإمكانية قيام علم يرتبط بالنشاط الاقتصادي على أسس

إسلامية، والمواضيع الاقتصادية المتفرقة من منظور إسلامي. وإذا أدى ذلك إلى تطور كمي للمكتبة الاقتصادية الإسلامية؛ فإن الخطوة الخاصة بتنظيم هذا "العلم" عبر تجميع منهجي ومتناسق للموضوعات التي ترتبط بالنشاط الاقتصادي لم تتم بالشكل المرضي والكافي؛ مما ولد مشكلات جوهرية لعل أهمها قضية منهجية البحث؛ أي الآليات التي تسمح بإنتاج فكر متفرد، لتصبح المشكلة المشتركة بين أدبيات الاقتصاد الإسلامي.

٣- التطور النوعي للمكتبة الاقتصادية والمصرفية الإسلامية

بالنظر إلى الإسهامات العلمية التي ظهرت خلال الأربعين عاماً الأخيرة؛ هناك بالفعل إسهامات ضعيفة علمياً دخلت في مصنفات الاقتصاد الإسلامي لأسباب عديدة؛ ولكن هناك إسهامات أخرى ظهرت في الاقتصاد الإسلامي تلتزم بأصول البحث العلمي السليم وتحترم ضوابطه وتُعدّ على درجة عالية من الإتقان العلمي، ولا يقل مستواها من جهة التحليل العلمي، وليس من جهة التوجه العقدي الذي لا يُقارَن، عن مستوى الإسهامات الاقتصادية الوضعية الحديثة[ii].

وفي دراسة حول مدى إتباع البحث العلمي للخطوات النموذجية المتعارف عليها في إعداد البحوث العلمية، مثل: مشكلة البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، منهج البحث، الدراسات السابقة، توصيف نموذج البحث ومتغيراته في حالة الأبحاث التطبيقية (القياسية)، النتائج والتوصيات، والهوامش والمراجع؛ فقد وُجد أن **مستوى الإعداد البحثي** يتسم بالقصور في إطار المعايير السابقة؛ وذلك للاعتبارات التالية[iii]:

- عدم التزام بعض الباحثين بالمعايير الحديثة، وبخاصة في مجال الدراسات الاقتصادية والمالية؛
- ضعف الخلفية المنهجية البحثية لبعض الباحثين؛ من حيث المعايير المتعارف عليها في إعداد البحوث؛
- قصور في العملية التحكيمية من قبل بعض المحكّمين؛ من حيث عدم التدقيق في توافر متطلبات المعايير النمطية في إعداد البحوث أو تجاهلها أو عدم الإلمام الكافي بها؛

- عدم التزام بعض مؤسسات البحث العلمي أو هيئات التحرير بتوافر المعايير النمطية في إعداد البحوث أو إلزام الباحثين بها؛ حتى وإن طلب المحكّمون ذلك في ملاحظاتهم؛
- حداثة التجربة البحثية في مجال الاقتصاد الإسلامي مقارنة بالعلوم الأخرى، ورغبة بعض مؤسسات البحث أو هيئة تحرير المجلات العلمية المحكّمة في استقطاب الباحثين؛ مما يؤدي أحياناً إلى التغاضي عن شروط أو متطلبات الإعداد النمطي للبحوث.

ولم ترق معظم البحوث المدروسة في الاقتصاد الإسلامي إلى المستوى المتقدم من معايير الأصالة المتفق عليها؛ من حيث الإضافة إلى أدبيات الموضوع، سواء فيما يتعلق بجدية موضوع البحث أو أسلوب التناول أو المنهجية أو استنباط حلول جديدة للمشكلات المعاصرة المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي، كما لم تتضمن اقتراحات أو إرشادات حول رؤية الباحثين لمدى إسهام نتائج هذه الأبحاث في استشراف أبحاث مستقبلية انطلاقاً من معطيات هذه النتائج؛ سواء من حيث المنهجية أو النماذج المستخدمة أو نوعية البيانات أو غيرها من العناصر البحثية.

ويرى أحد الباحثين[iv] بأن أغلب ما يُنشر عن الاقتصاد الإسلامي هو بالعربية والإنجليزية، وتُعتبر المنشورات بالإنجليزية ذات نوعية أعلى نظرا للكفاءة العلمية العالية التي يتمتع بها مَن يملك التواصل باللغات الغربية؛ **فالكتابات باللغة الإنجليزية في الاقتصاد الإسلامي هي أكثر تقدما وأعمق تحليلا** والكتابات المتوافرة بلغات العالم الإسلامي قد تكون كثيرة ومتنوعة ولكن نوعيتها متردية.

ورأت إحدى الدراسات[v] أن الفقهاء والاقتصاديين تعاونوا في مجال النظام الاقتصادي والنقود والبنوك والمالية العامة، كما تعاونوا من خلال المَجمَع الفقهي الإسلامي بجدة على الفتوى في الوقائع المعاصرة؛ غير أن هناك فجوة بحثية في **مجال العلوم الاقتصادية التطبيقية**.

شكل ١: توجيه البحوث إلى علوم الاقتصاد الإسلامي التطبيقية

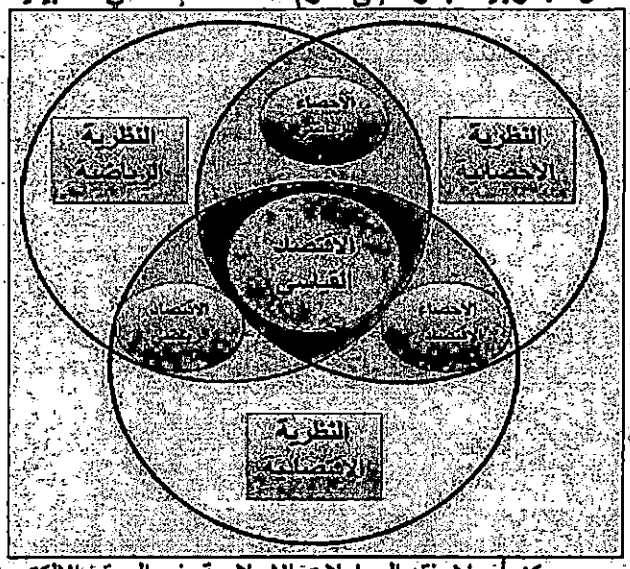

المصدر: مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، في الموقع الإلكتروني:
http://www.kantakji.com

ثانياً: رصد الاتجاهات البحثية في الاقتصاد والبنوك الإسلامية

١ـ توجُّه الموضوعات البحثية في الاقتصاد الإسلامي

من خلال التأمل في الموضوعات التي تناولتها أدبيات الاقتصاد الإسلامي، يمكن حصرها في ثلاثة مجالات رئيسة، هي[vi]:

- **النظام الاقتصادي:** ويشمل عدة جوانب هي:

• **الموضوعات الاقتصادية:** بحثت أدبيات الاقتصاد الإسلامي في الموضوعات والقضايا الاقتصادية المتعلقة بالزكاة والربا والنفقات والإيرادات، كما بحثت في الأحكام الشرعية للمعاملات والعقود المالية بشكلها المعاصر، كصيغ البيوع الحديثة وأحكام الإجارة والوكالة والكفالة والرهن والوديعة. ومع أن هذه الموضوعات يمكن دراستها من خلال فقه المعاملات؛ إلا أن الاقتصاد الإسلامي يستخدم النظرية

والأدوات التحليلية الاقتصادية والواقع الاقتصادي لتحليل وفهم هذه الموضوعات، ومن ثمّ التوصل إلى الحكم الشرعي المناسب؛

- *المستجدات الاقتصادية*: بحثت أدبيات الاقتصاد الإسلامي في الأدوات والصيغ المالية والنقدية المعاصرة، مثل الأسهم والسندات والسوق المالية، والتأمين التجاري، وبطاقات الائتمان...، وهذه الموضوعات تتطلب أيضا إحاطة وافية بعلم الاقتصاد وأدواته التحليلية، إضافة إلى فقه المعاملات؛
- *إظهار حكمة الوجوب أو التحريم لبعض الموضوعات الاقتصادية*: من خلال البحث في الآثار الإيجابية أو السلبية، مثل: حكمة تحريم الربا، حكمة توزيع الميراث، حكمة فرضية الزكاة، حكمة مشروعية الأوقاف...؛
- *دراسة الأسلوب الإسلامي لتحقيق رفاهية الإنسان باستخدام القوانين والنظريات والسياسات الاقتصادية في ضوء الضوابط الشرعية والقيم الإسلامية*: وُجدت دراسات وبحوث عديدة في هذا المجال، مثل: دراسات سلوك المستهلك وقوانين المنفعة، سلوك المنتج وقوانين الغلة، نظريات الثمن، الأجور، الربح، نظريات الفائدة، نظريات التنمية...

– **السياسات الاقتصادية**: وتشمل:

- *الحلول للمشكلات والأزمات الاقتصادية*: يُقدّم الاقتصاد الإسلامي الحلول الإسلامية للأزمات والمشكلات الاقتصادية، مثل: التضخم والكساد والبطالة، مشكلة الغذاء، مشكلة الطاقة، الأزمة النقدية...؛
- *كيفية تطبيق الأحكام الشرعية الاقتصادية*: يتولى الاقتصاد الإسلامي البحث عن أفضل الوسائل والسياسات لتطبيق الأحكام الشرعية الاقتصادية، من خلال وضع مشروعات عمل أو صياغة قوانين لتطبيق فريضة الزكاة، أو إدارة اقتصاد لاربوي، أو تطبيق أحكام الوقف أو إحياء الموات أو الحسبة في العصر الحاضر، أو غيرها من الأمور.

– **الفكر والتراث الاقتصادي الإسلامي**: وذلك من خلال الكشف عن الأفكار الاقتصادية لدى أئمة المسلمين، أو إعادة صياغة التاريخ الاقتصادي الإسلامي، والاستفادة منه في خدمة الواقع الاقتصادي الذي تعيشه الأمة الإسلامية.

وبالرجوع إلى قوائم المراجع المتاحة عن الاقتصاد الإسلامي؛ فإنها تؤكد على أن أكبر كمٍ من الأبحاث تناول خلال المرحلة الماضية موضوعات الفائدة وربويتها، والبنوك الإسلامية ثم الزكاة، ويلي ذلك أبحاث التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي والظاهرة التضخمية؛ الأمر الذي يعني أن مسيرة البحث في الاقتصاد الإسلامي قد تفاعلت مع المشكلات الواقعية في معظم دول العالم الإسلامي النامية[vii].

لقد توصلت إحدى الدراسات[viii] حول عيّنة من الأبحاث المحكّمة والمنشورة من قبل مراكز ومعاهد بحثية إلى أن الموضوعات المتعلقة بالبنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي استحوذت على غالبية مواضيع الأبحاث المدروسة؛ مما يعكس الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع بالنسبة للقضايا الاقتصادية المعاصرة للمجتمعات الإسلامية.

وأشارت ذات الدراسة إلى تواضع الجهد البحثي في مجال الاقتصاد الإسلامي في مواكبة القضايا الاقتصادية المعاصرة للمجتمعات الإسلامية. ومن أهم هذه القضايا:

- أدوات التمويل الإسلامية الحديثة وتحليل مخاطرها؛
- السوق المالية الإسلامية وتنظيمها؛
- المشكلات التطبيقية في أعمال البنوك الإسلامية المعاصرة؛
- مشكلات الرقابة الشرعية والإشراف على البنوك الإسلامية؛
- تأثيرات العولمة الاقتصادية وتحرير الخدمات المالية ضمن منظمة التجارة العالمية؛
- العلاقة بين الملكية والإدارة (الحوكمة) في المؤسسات المالية الإسلامية؛
- قضايا التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية؛
- الإصلاحات الاقتصادية في الدول الإسلامية؛
- دور الزكاة والوقف في التنمية الاقتصادية الشاملة في الدول الإسلامية؛
- مكافحة الفقر والبطالة والتضخم في الدول الإسلامية؛
- الدين العام في الدول الإسلامية وتأثيراته وطرق معالجتها.

وقد يرجع ذلك إلى حداثة التجربة التطبيقية للمفاهيم المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي مثل: الأسواق المالية وأدوات التمويل الإسلامي ومؤشرات أداء البنوك الإسلامية؛ مما يعني عدم توافر بيانات تاريخية كافية للاعتماد عليها في إجراء الدراسات التطبيقية أو عدم توافر أدبيات حديثة كافية حول تجربة تطبيقات المفاهيم الإسلامية الحديثة في التمويل أو الاستثمار أو غيرها من القضايا المعاصرة ذات الأولوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والمالية للمجتمعات الإسلامية.

كما أن معظم الأبحاث المدروسة مازالت قاصرة عن مواكبة التطورات الحديثة في أدبيات مواضيع الأبحاث؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- قلة المنشور من المراجع والدراسات السابقة عن الموضوع؛
- عدم إطلاع الباحثين على مستجدات البحث في الموضوع أو عدم تحريهم الكافي عن ذلك؛
- طبيعة بعض الأبحاث لا توفر للباحث مراجع أو أدبيات حديثة مثل: تاريخ الفكر في مجال الاقتصاد الإسلامي أو تاريخ بعض المفاهيم الاقتصادية الإسلامية كالوقف وغيرها؛
- عدم إلمام بعض الباحثين بأكثر من لغة؛ مما يؤدي إلى تفويت الفرصة عليهم في الإطلاع على المستجدات الحديثة في الدراسات والأبحاث باللغات الأخرى.

وفي الوقت الحاضر بدأت حاجة علم الاقتصاد الإسلامي "تتزايد لبناء أسس متفق عليها لمنهج البحث، لمنع عشوائية الجهود المبذولة أو تعارضها، وليس غريباً أن يبدأ الحديث عن منهج البحث في الاقتصاد الإسلامي متأخراً عن بحث مسائل العلم نفسه؛ لأن هذا هو حال العلوم كلها؛ حيث إن البحث في مناهج العلوم يبدأ متأخّراً عن بحث مسائل العلوم نفسها. فإذا ما انحازت هذه المسائل إلى بعضها وتقرَّرت كعلم مستقل؛ بدأ البحث حينئذٍ عن أصول هذا العلم ومبادئه وموضوعه وطرق البحث فيه"ix.

٢ـ توجُّه الموضوعات البحثية في الفائدة الربوية

لقد قام الباحثون في الاقتصاد الإسلامي بدراسات لا حصر لها تناولت الآثار الخطيرة للربًا على كافة المجتمعات، كما قدموا بدائل عديدة للأساليب الربوية، وهكذا يمكن القول: "إن كافة المزاعم الاقتصادية حول ضرورة الفائدة (الربًا) لاقتصاد حديث قد تم تبديدها على المستوى التحليلي... وهذا يُشكّل في ذاته مفارقة كبيرة للوضع الذي كنا عليه قبل ثلاثة عقود من الزمن؛ حيث كان تحريم الإسلام للربا (الفائدة) يكاد يبدو لكثير من المثقفين، حتى من المسلمين، فكرة مستحيلة التطبيق"x.

والحقيقة أن المناقشات حول الفائدة الربوية قبل السبعينيات من القرن الماضي وما بعدها انقسمت إلى اتجاهين رئيسين:

- ***الاتجاه الأول:*** وقفت أبحاث هذا الاتجاه بشدة أمام أيّ مبرِّرات للفائدة الربوية؛
- ***الاتجاه الثاني:*** حاولت أبحاث هذا الاتجاه إيجاد مبرِّرات للفائدة المصرفية، وإثبات الموضوع بالمنطق الاقتصادي البحت على أن نظام الفائدة ضروري للمصلحة الاقتصادية، وأن التخلي عنه سوف يسبب مزيداً من التخلف والمشكلات الاقتصادية.

وكردّ فعل لهذا الاتجاه الثاني، ظهرت كتابات قوية تستند إلى الحجج الشرعية المحرِّمة للفائدة، وتُبيِّن بالمنطق الاقتصادي خطأ مناقشات الاقتصاديين الذين يدّعون أن المصلحة العامة لا تتحقق إلا بها؛ حيث أثبتت أن نظام الإقراض بالفائدة متحيز في توزيع الموارد التمويلية إلى أصحاب الملاءة المالية ويعمل في غير صالح أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم يسيء بصفة مستمرة إلى توزيع الدخل الوطني.

ولعل معالجة إشكالية الربًا والفائدة تكون من خلال الإجراءات البحثية التالية[xi]:

- التأكيد على صحة الدراسات الاقتصادية الإسلامية المتعمقة التي تثبت بالحجة النظرية والأدلة الفقهية تطابق الفائدة مع الربا، وعدم جدوى نظامها لتنمية الإنتاج وللتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية والدخول والثروات؛ وذلك بإعادة نشر هذه الدراسات؛

- التأكيد على صحة هذه الدراسات بأبحاث جديدة تطبيقية تستند إلى إحصاءات وبيانات واقعية؛
- القيام بأبحاث للتأكيد على أن بدائل التمويل الشرعية يمكن تطويرها وزيادة فاعليتها، وأنه يمكن الاعتماد عليها لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية والدخول والثروات في المجتمع على نحو أفضل تجاه التنمية الاقتصادية.

لقد افتتحت بعض البنوك التقليدية فروعاً لاربوية ضمن أعمالها المصرفية، ودون اعتبار للأسباب النفعية وراء تأسيس هذه الفروع في بنوك ربوية؛ فإن لهذا المثال أهمية قصوى في إبراز نتائج المنهجية التجزيئية التي تجعل من الاقتصاد الإسلامي مجرد مواضيع يمكن التعامل معها بشكل منفرد، وفي هذا الاتجاه يقع تناول قضية الربا. فيقدَّمُ الاقتصاد الإسلامي على أنه "اقتصاد لاربوي"؛ حيث يعطى المفهوم الاصطلاحي (الزيادة والنماء) فالشرعي (كل زيادة مرتبطة بدين) ثم نوعيه (ربا الفضل وربا النسيئة) وأخيراً يتم شرح آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني (يقلص الاستثمار، يُسهم في زيادة التضخم، يزيد من اللاعدالة الاجتماعية...)[xii].

٣ـ توجُّه الموضوعات البحثية في التمويل الإسلامي

عملت الإسهامات الأولى في موضوع التمويل الإسلامي على وضع الملامح العامة لنظام مصرفي لا يتعامل بالفائدة أخذاً و/أو إعطاءً. وتطورت بعد ذلك في مجال أكثر تحديداً هو إقامة نموذج لبنك إسلامي يعتمد في تعبئة موارده التمويلية وفي توظيفها على وسائل قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، في إطار استبعاد الفائدة تماماً.

واتجهت الأعمال المقدَّمة إلى بحث كيفية تحديث وتطوير وسائل التمويل الإسلامية التقليدية حتى تُلائم الأعمال المصرفية الإسلامية، وفي إطار البحث تم ما يلي[xiii]:

- إجازة الشركة المساهمة محدودة المسؤولية في إطار عقد المشاركة الإسلامي، وهو الأمر الذي أتاح قيام البنوك الإسلامية في إطار القوانين المعاصرة للشركات؛
- إجازة المضاربة المشتركة حتى يتمكن أصحاب الأموال من وضع أموالهم لدى البنك الإسلامي فتجتمع في وعاء واحد ويستخدمها وفقاً لما

يراه مناسباً في الأنشطة المختلفة، وقد ساعد هذا التطور في تعبئة موارد تمويلية متزايدة بشكل مستمر لدى البنوك الإسلامية؛

- تم تطوير عقد المرابحة من صورته التقليدية إلى ما يسمى بـ"المرابحة للآمر بالشراء" التي سمحت بإدخال صيغ البيوع الآجلة في عقود كانت في أصلها عقود بيع فوري، وقد حازت هذه الصيغة قبولاً لدى الإدارات المصرفية بالبنوك الإسلامية لسهولة تنفيذها، لكنها تعرضت لانتقادات متزايدة من الفقهاء والاقتصاديين*، حتى أنها اعتُبرت لا تختلف إلا هامشياً عن صيغة التمويل بالفائدة، وانقسمت الآراء البحثية بخصوص المرابحة المصرفية كالتالي:

  - يرى بعض الباحثين أنه كان من الخطأ إجازتها في المقام الأول؛
  - رأى آخرون أنها أدت دوراً في توظيف أموال البنوك الإسلامية في مرحلة أولية لنشأتها، وأن الخطأ هو الاستمرار فيها بعد تخطي هذه المرحلة؛
  - هناك رأي آخر هو أن التجربة المصرفية الإسلامية وحدها هي التي أظهرت المآخذ الشرعية في صيغة المرابحة للآمر بالشراء، وأنه بالإمكان معالجة هذه العيوب التطبيقية للإبقاء على الصيغة التي أثبتت أنها تلقى إقبالاً كبيراً من المتعاملين.

ويُمثّل التورُّق المصرفي صيغة تمويلية جديدة لاقت رواجاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة؛ حيث بادر عدد من البنوك الإسلامية بطرح منتج مالي قائم على أساس صيغة التورُّق التي تأخذ بمبادئ وصيغ التمويل الإسلامي في اتجاه ربوي. ولعل أخطر ما وُجِّه لهذه البنوك هو عدم قدرتها على تمييز نشاطها المصرفي عن النشاط المصرفي التقليدي بشكل واضح!

والحقيقة أن الفكر الاقتصادي الإسلامي في مجال التمويل لا يزال في حاجة ماسة إلى تطوير كبير، ويرجع هذا إلى عدم فهم جوهر التمويل المصرفي الإسلامي من قِبل الهيئات الإدارية والتعاملين في هذه البنوك، كما يرجع أيضاً إلى عدم القدرة على تجديد وسائل التمويل الإسلامية أو ابتكار الجديد منها في إطار الشريعة الإسلامية. والمسؤولية هنا تقع على الاقتصاديين المتخصصين في النقود والبنوك والتمويل.

وقد اتجهت بعض الأعمال المقدّمة في التمويل الإسلاميxiv إلى ضرورة القيام بتطوير مستمر في أدوات التمويل الإسلامية المستخدمة لدى البنوك؛ وذلك حتى يمكن استخدامها بشكل أكثر مرونة وكفاءة في مقابلة المنافسة الشديدة من البنوك التقليدية، وهناك إسهامات جديدة في مجال تطوير عقد المضاربة حتى يصبح فاعلاً في توظيف الأموال وليس فقط في تجميعها لدى البنوك الإسلامية.

٤ـ توجُّه الموضوعات البحثية في البنوك الإسلامية

رأى أحد الباحثين بأن "الموضوعات التي حظيت بالقدر الأكبر من الاهتمام هي النقود والبنوك والمالية العامة الإسلامية، وإن كانت أدبياتها لا تزال غير كافية. لقد أصبحت الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال إلغاء الفائدة والعمل بموجب نظام يقوم على المساهمة في رؤوس أموال المشروعات، واضحة تماماً الآن من خلال كتابات عدد من العلماء. ولكن لا تتوفر بيانات كافية لتقييم الأداء الفعلي للبنوك الإسلامية بمقارنته بهذه الأهداف ولمعرفة المشكلات التي تواجهها وتفسير الأسباب التي حالت دون أن تصبح صيغ التمويل المثالية حقيقة فعلية ومطبّقة بصورة كاملة. بالإضافة إلى ذلك، لا تكاد تتوفر أية بيانات عن تصورات ومخاوف الجماهير والقائمين على رسم السياسات والمساهمين والمودعين فيما يتصل بأسلمة النظام المالي (...). لقد انصب اهتمام الكتابات الحالية ـبصورة أساسيةـ على تفصيل وإيضاح الأساليب المختلفة التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية. وقد يكون هذا الأمر هو المسؤول عن الانطباع الخاطئ بأن الاختلاف الأساسي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي يكمُن في آلية عمل الوساطة المالية. وقد لا يكون بالإمكان التخلص من هذا الانطباع الخاطئ بدون أن يتم إحراز تقدم نظري كبير في مجال الاقتصاد الجزئي والكلي"xv.

ويمكن تقسيم الدراسات العلمية في موضوع البنوك الإسلامية إلى مجموعتين أساسيتين:

- **المجموعة الأولى:** تطرقت في غالب الأحيان إلى موضوعات المفهومية للبنك غير المعتمد على سعر الفائدة، والطرق النظرية في تطبيق الصيغ الإسلامية المصرفية؛
- *المجموعة الثانية:* اهتمت بالدراسات الميدانية.

ومن الملاحظ على هذه الدراسات ما يلي[xvi]:

- شكّلت دراسات تعليمية أكثر منها بحثية؛
- هناك مجال معتبر للدراسات الفقهية ودراسات الإطار الشرعي للبنوك الإسلامية على حساب الدراسات المصرفية؛
- الاهتمام بعرض تجارب وتطبيقات الصيغ الإسلامية وتجارب البنوك الإسلامية في عدة دول، دون الدخول في اجتهادات علمية عميقة لتطويرها؛
- غياب الدراسات التي تبحث في النواحي الفقهية مقرونة بتطور نظام الصيرفة العالمية؛
- قلة الدراسات التي تركز أساساً على تطوير وتطبيق الصيغ علمياً وعملياً واستحداث صيغ جديدة؛
- عدم اعتماد الدراسات على مناهج الاقتصاد القياسي والكمي إلا القليل منها؛
- إهمال الدراسات التي تربط عمل النظام المصرفي الإسلامي بتطورات الصيرفة العالمية وتحديات العولمة المالية؛
- هناك عدم اهتمام بالدراسات التي تهتم بكيفية استغلال التمويل الإسلامي في معالجة قضية الفقر، عدا اجتهادات فردية؛
- غياب الدراسات المتعلقة بتطوير هيكلة النظام المصرفي الإسلامي الحالي.

إن التتبع التاريخي للدراسات العلمية في البنوك الإسلامية يبيّن أن الإسهام العلمي في هذا الجانب ضعيف ولم يمس جوهر عمل البنوك الإسلامية؛ ولذلك فإن هناك حاجة ماسة الآن أكثر من أيّ وقت مضى إلى كثير من البحث العلمي لتطوير عمل الصيرفة الإسلامية؛ ذلك أنه نتيجة لضعف الإسهامات العلمية، وقلة البحوث والدراسات المتعمقة في هذا المجال؛ فإنه لم يتم حتى الآن وضع إطار علمي مؤسسي يسعى نحو الصيرفة الإسلامية المتكاملة والمتماشية مع تطورات وواقع المرحلة الراهنة.

جدول ٣: تطور تاريخي للإسهامات البحثية في موضوع البنوك الإسلامية

الفترة الزمنية	خصائص الدراسات العلمية
الستينيات والسبعينيات	أشارت إلى النظام المصرفي الإسلامي بصفة عامة
الثمانينيات والتسعينيات	تميزت بأنها دراسات قياسية اهتمت بأوجه محددة في النظام المصرفي الإسلامي كمعدلات الربحية والربحية النسبية في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في حالات دراسية محددة شملت السودان وباكستان وبنغلاديش، والبنوك الإسلامية في الشرق الأوسط.
التسعينيات وما بعدها	لم تشهد دراسات قياسية كثيرة، كما اهتمت الدراسات في هذه الفترة بمعدلات الأرباح والعوائد على رأس المال للبنوك الإسلامية في الشرق الأوسط مع التركيز على الخصائص المصرفية وأثرها على معدلات الربحية في البنوك الإسلامية. كما اهتمت بدراسة الودائع المصرفية وتحليلها ونمو وتطور البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.

المصدر: راجع: بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، مرجع سابق

ثالثاً: تقويم المنهجية العلمية في الاقتصاد والبنوك الإسلامية

١- تقويم الاستخدام المنهجي في أعمال البحث العلمي

في إطار منهجية البحث العلمي لجأ الباحثون في الاقتصاد الإسلامي في الفترة السابقة لسبعينيات القرن العشرين إلى منهج الاستنباط *Deduction*، فلم يكن هناك مجال متصوَّر للاستقراء *Induction* لدى الباحثين طالما كانت الساحة خالية من تجربة اقتصادية إسلامية.

والحقيقة أن المسيرة العلمية للاقتصاد الإسلامي في بدايتها كانت في أشدّ الحاجة إلى مثل هذه الأبحاث النظرية؛ لكن الظروف تغيّرت منذ السبعينيات من القرن الماضي وذلك بقيام البنوك الإسلامية. وهكذا وُجدت "التجربة" وأصبح هناك فرصة لتقويمها من خلال أبحاث تعتمد على جمع ملاحظات علمية عنها، وتكوين فروض علمية على أساسها واختبارها؛ مما قد يساعد على التوسع في التجربة وانتشارها على مستوى العالم الإسلامي وخارجه.

لكن معظم البحث في مجال البنوك الإسلامية ظل معتمداً على الاستنباط وليس على استقراء الواقع بسبب قلة البيانات الإحصائية وندرة المعلومات الدقيقة المتاحة للباحثين؛ فالبنوك الإسلامية لا تنشر إلا بيانات رسمية مقتضبة عن نشاطها على نحو مقصود أو غير مقصود[xvii].

ولقد توصلت إحدى الدراسات المهتمة بخصائص البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي إلى أن الأنواع الرئيسة لمنهج البحث المستنبطة من الأبحاث المختارة في العيّنة كانت كالتالي:

جدول ٤: تحليل نوع المنهج في عدد من الأبحاث العلمية

نوع المنهج	التكرار	النسبة
تحليل وصفي	١٦٨	%٦٨,٩
تحليل رياضي	٤٧	%١٩,٣
إحصاء وصفي	١٥	%٦,١
تاريخي وصفي	١٠	%٤,١
إحصاء قياسي	٤	%١,٦
المجموع	٢٤٤	%١٠٠

المصدر: محمد عمر باطويح وآخرون، مرجع سابق.

يبيّن الجدول السابق أن **المنهج الوصفي** استحوذ على حوالي ٦٩% من خصائص المنهجية للأبحاث المدروسة، يليها بفارق ملحوظ **المنهج الرياضي ثم الإحصاء الوصفي فالقياسي**. وهذه النتيجة تشير إلى أن التحليل الوصفي لازال هو الغالب في هيكل منهجية البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي على حساب الدراسات التطبيقية والقياسية.

وخلال العقود الزمنية السابقة وجد البحث العلمي نفسه منشغلاً بإبراز خصائص الاقتصاد الإسلامي وتميُّزه عن الأنظمة الاقتصادية السائدة؛ بحيث أن أغلب تلك الكتابات لم تأخذ في اعتبارها منهجية التطبيق، أو التخطيط العملي لتأسيس عمل معرفي إسلامي يأخذ في حسبانه شروط الواقع في إطار خطة منهجية مدروسة، وإنما كانت تنطلق من مقصد آخر، هو الردّ على مقولات الاتجاهات المختلفة فكرياً ومرجعياً في عدم إمكانية أن يكون للمرجعية الإسلامية رؤية أو نظرية في مجال الاقتصاد والبنوك بشكل خاص، بعد أن أخذت المجتمعات في العالم العربي والإسلامي بالأطروحة الغربية في صياغة البنوك ونظمها وآلياتها وقوانينها.

ولهذا "غلب على تلك الكتابات **المنهج الاحتجاجي والنظري المقارن** الذي يأخذ بالعموميات على حساب التفصيل، وبالإجمال على حساب التبيين، وبالمطلقات على حساب التقييد، أو بالكليات على حساب الجزئيات، وبالثوابت على حساب الأولويات والمتغيرات، وبالردود على حساب البدائل، وبالتنظير على حساب التطبيقات..."[xviii]؛ وقد أخذت كتابات الفترة السابقة ثلاثة اتجاهات هي:

- المقارنات التي تضع تلخيصاً واسعاً للنظام الاقتصادي الإسلامي تجاه الرأسمالية والاشتراكية؛
- انتقادات النظم والفلسفات الاقتصادية غير الإسلامية؛
- بعض الشروح حول إحدى المسائل الاقتصادية؛ مثل: الربا والفائدة وما يتصل بذلك.

والحقيقة أن ما كُتب في هذه الجوانب يُعتبر كافياً، وقد حان الوقت للتعمق في النظام الاقتصادي الإسلامي، وفهم خصائصه ومنحه صياغة حديثة؛ غير أنه لم يحدث تغيُّراً نوعياً في الكتابات الاقتصادية والمصرفية الإسلامية، وبقيت الملاحظات ذاتها تتكرر على كثير مما كُتب وصدر في هذا المجال؛ باستثناء عدد قليل من الكتابات التي كانت جادة ونوعية وتتميز بالجمع بين المعرفة العلمية والخبرة العملية.

ولعل تجارب البنوك الإسلامية التي حققت نجاحات على درجة كبيرة من الأهمية، يُفترض منها أن تنتقل بالكتابات الاقتصادية الإسلامية الجديدة من السجال الاحتجاجي الذي شغل حيِّزاً كبيراً، ولعدة عقود زمنية، في اهتمامات وانشغالات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، إلى وضعية أخرى من التنظير تتناسب ومستويات هذا التطور الهام، لا أن تستمر في اجترار الأفكار وإعادتها من وقت لآخر، وتكتفي بإبراز عيوب الأنظمة الاقتصادية السائدة في العالم ومقارنتها مع النظام الاقتصادي الإسلامي.

٢ـ تقويم الضبط المصطلحي في أعمال البحث العلمي

إذا كان الباحثون عبَّروا في مواضع كثيرة بأنه: "لا مشاحة في الاصطلاح"؛ فإن المرحلة البحثية الراهنة تستدعي تأصيل وضبط ومراجعة بعض المصطلحات المتداولة؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- قلما يُذكر بوضوح بيان المصطلحات الأولية وتحديد معانيها بدقة، كـ"علم الاقتصاد" و"المذهب الاقتصادي" و"النظام الاقتصادي" وعلاقة كل منها بالآخرين[xix]؛
- كان مصطلح المضاربة معروفا في عمل اقتصادي مبني على الشركة، وبقي كذلك في الإسلام وأخذت به أوروبا باسم *commenda*؛ لكن معظم القواميس المصطلحية المعاصرة اكتفت بذكر معنى المضاربة في سوق الأسهم ولم تذكر استعماله ومعناه في الاقتصاد بصفة عامة، وفي الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة؛ "فعلينا أن نصحح هذا الخطأ المصطلحي، وينبغي لنا أن نرفض استعمال لفظ المضاربة لترجمة *speculation*"[xx]؛
- إعادة النظر في تسمية الودائع في البنوك الإسلامية؛ لأن تسميتها ودائع قد يكون له ما يُبرِّره في البنوك التقليدية، وهو أن البنك يضمن ردها، كما يضمن الوديع ردّ الوديعة، لكن تسميتها ودائع في البنوك الإسلامية ما هو إلا من باب مقابلة اللفظ باللفظ، والحفاظ على المصطلح نفسه ولو تغيّر المضمون[xxi].

وقد صدر خلال الفترة الماضية "معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء" (نزيه حماد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٩٩٦) و"دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية" (عز الدين التوني وآخرون، بيت التمويل الكويتي، ط١، ١٩٩٢)[xxii]. وتجدر الإشارة إلى أهمية صناعة المعاجم في مجال المصطلحات الفقهية الاقتصادية؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- إن مجال علم الاقتصاد الإسلامي جمع فئة الاقتصاديين التي تحتاج إلى وسيط يُقرِّب إليهم المعاني الفقهية، وفئة الفقهاء التي تعوزهم اللغة الاقتصادية؛
- تطوُّر أسلوب الكتابة في الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية، من تناول العموميات إلى التفصيلات التي تتطلب إلماما دقيقا بالمصطلحات والمعاني؛
- إسهام الاقتصاد الإسلامي في إدماج مصطلحات جديدة في الأدب الاقتصادي، والتحقق من استخدام بعض الألفاظ، وتحسين المستوى اللغوي للكتابات الاقتصادية.

٣ـ تقويم التأصيل النظري في أعمال البحث العلمي

على الرغم من التراكمات الضخمة في أدبيات الاقتصاد الإسلامي؛ إلا أن الكتابات عن النظرية الاقتصادية الإسلامية كانت معظمها تفتقر للأصالة، وقد تجلى ذلك في الإختلاف حول موضوع علم الاقتصاد الإسلامي، وهل هو علم وضعي أو علم قيمي؟ وهل الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي لها علاقة بالمتاجرة الحقيقية؟... كما كانت الكتابات عن التحليل والنظرية الاقتصادية الإسلامية ضمن النظرية النيوكلاسيكية في التحليل الجزئي والنظرية الكينزية في التحليل الكلي، مع إدخال بعض التعديلات في مسمى بعض المتغيرات مثل الربح بدل سعر الفائدة، والزكاة بدل الضريبة!

إن الاقتصاد الإسلامي لم يصل بعد إلى مرحلة تأطير القيم؛ بينما قام الاقتصاد التقليدي بتأطير ذلك، من خلال الفرضيات، مثل: فرضية المنفعة وتعظيم الربح، عبر منهج تحليلي معيّن: استنباطي، استقرائي، ثم استخراج النتائج.

ويمكن ردّ المعوقات النظرية للبحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية إلى المستويات التالية[xxiii]:

- *أزمة على مستوى المنهج*: وذلك بتبني المنحى التشطيري عبر تناول الاقتصاد الإسلامي بشكل مجزّء، وغياب التوجه الفعلي لبناء نظرية كلية تسمح بلمّ عناصر النشاط الاقتصادي من خلال وحدة منهجية. ولقد فسّر العديد من المهتمين هذا العائق عبر مسيرة البحث نفسها بحكم حداثة الاقتصاد الإسلامي "كاختصاص فكري" من ناحية؛ وافتقاده إلى جزء هام من جانب تجريبي ميداني يمكن أن يعطيه دفعاً تنظيرياً قوياً من ناحية ثانية؛
- *غياب الجانب التنظيري "للاقتصاد الإسلامي" بصفة عامة*: ذلك أن الأساس الشرعي الذي كان من الواجب أن يتوافر "للبنوك الإسلامية"، يضم كلاً من الأصول الشرعية والقواعد الفقهية والنظرية الاقتصادية. ولكن الواقع أثبت توافر النوعين الأولين وغياب النظرية الاقتصادية الشمولية، والنظرية المصرفية الإسلامية بصفة خاصة، من قِبل هذه البنوك... وبناء عليه يمكن القول بأن تجربة البنوك الإسلامية لم تنطلق في غياب المبادئ والهياكل العامة، وإنما في غياب الجانب التنظيري لهذه المبادئ والهياكل، هذا الجانب الذي كان يجب أن يُمهّد لظهورها

ويُنظِّم أعمالها؛ وذلك بصرف النظر عن الدراسات التي سبقتها والتي لا ترقى في مجموعها، إلى درجة وصفها بالأرضية النظرية الموحدة أو التي جاءت بعد قيامها؛

- نتج عن غياب الجانب التنظيري الشمولي أن البنوك الإسلامية انطلقت من مبدأ مسلم به، هو أن الفوائد المصرفية حرام لأنها ربا، وتعويضها بأدوات مستمدة من التشريع الإسلامي؛ إلا أن قابلية هذه المنطلقات النظرية للاجتهاد فيها، ومع عدم وجود نظرية متكاملة، ولد لهذه البنوك مشكلات عديدة على هذا المستوى، على رأسها اختلاف الاجتهادات حول شروط وأحكام العقود التي تبنّتها هذه البنوك في العمل المصرفي (المضاربة، بيع المرابحة للآمر بالشراء...)، ونتج عن ذلك أن كل بنك يحدِّد مواقفه بمفرده بمساعدة هيئات الرقابة الشرعية فيه (متشددة أو مرنة).

- ***صعوبات البحث***: تعقُّد الحياة الاقتصادية بحيث لم يعد يكفي الباحث مجرد الإحاطة بالدراسات الفقهية فحسب؛ بل لا بدّ أن يكون بالمستوى نفسه من الإحاطة بالدراسات الاقتصادية الفنية المستجدة والنظم الاقتصادية المعاصرة؛

- ***الفجوة بين الفكر والتطبيق***: فالإسهامات العلمية في الاقتصاد الإسلامي متعدِّدة ولكن نصيبها في التطبيق قليل؛ لأن معظم الجهد العلمي بقي مركزاً حول بحث "الأوضاع الاقتصادية المثلى" غير المتوافرة، فظلت الفجوة بين البحث النظري والتطبيقي تتزايد كلما تزايدت كمية البحث[xxiv].

وتُعتبر موازاة التطبيق للبحث العلمي من الجوانب الإيجابية في ظاهرة البنوك الإسلامية؛ حيث إن الفكر المصرفي الإسلامي هو بعد التجربة يختلف عمّا قبلها، هو الاختلاف الذي نلحظه في أيّ فكر حين ننظر إليه من زاوية النظرية، وحين ننظر إليه من زاوية التجربة. فهو بَعد التجربة أكثر نضجاً ووضوحاً وتبلوراً ووعياً. غير أن هذا المنحى الإيجابي حمل معه وجهاً سلبياً تمثل في حصر التحليل الاقتصادي في الجانب المصرفي رغم أن الباحثين الاقتصاديين يتفقون على أن النظام المصرفي لا يمثل كل المنظومة الاقتصادية، ولا يستطيع مهما كانت أهميته أن يكون نموذجاً اقتصادياً كلياً[xxv].

والحقيقة أن الكتابات النقدية لواقع البنوك الإسلامية بدأت تظهر في السنوات الأخيرة بصورة أكبر وأوضح من ذي قبل:

- كان موقف أول الرواد "أحمد النجار" في كتابه: "*حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصل وأوهام الصورة*"، يجسّد المعاناة التي عايشها في محاولة إصلاح هذا الواقع؛
- نشر "جمال الدين عطية" كتابه: "*البنوك الإسلامية: بين الحرية والتنظيم، التقويم والاجتهاد، النظرية والتطبيق*"؛ ولخّص مفارقات التطبيق عن نظرية البنوك الإسلامية في الجوانب التالية[xxvi]:
  - من نماذج متنوعة إلى نموذج متكرر؛
  - من تنمية العالم الإسلامي إلى الأسواق العالمية؛
  - من المشاركة إلى المرابحة؛
  - من تطوير الحرفيين إلى تمويل الشركات القادرة على تقديم الضمانات؛
  - من أجهزة خادمة للنظام الاقتصادي الإسلامي إلى أجهزة خادمة للنظام الرأسمالي.
- نشر "يوسف كمال محمد" كتابه: "*المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج*"، ونبّه فيه إلى "أن أسلوب الممارسة الحالية في مؤسسات المصرفية الإسلامية المعاصرة لا يعبّر عن الفن المصرفي الإسلامي من قريب أو بعيد، فقد اتجه للأسف الشديد نحو سلبيات المصرفية الوضعية في التطبيق (...)؛ بحيث نستطيع القول دون تجاوز أن المصرفية الإسلامية المعاصرة قد أخذت من الإسلام الشكل، ومن المصرفية الوضعية المضمون، فأصبحت اسماً على غير مسمّى"[xxvii]؛
- كما وردت الانتقادات هذه داخل البنوك الإسلامية نفسها، وعبّر عن ذلك "صالح كامل" أحد أبرز العاملين في مجال البنوك الإسلامية في كلمته التي ألقاها بمناسبة حصوله على جائزة البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٩٧، فقد ورد فيها: "والنتيجة التي وصلنا إليها.. أننا لم نتقدم في إبراز الخصائص الأساسية للعمل المصرفي والاستثماري الإسلامي والمعالم المتميزة له، واكتفينا بتطهير أعمالنا من الرّبا ولكن لم نتجاوز

واقع وتأثيرات النظام المصرفي الربوي (...) وأعتقد جازماً أننا لو استمر حالنا في هذا الاتجاه فستفقد البنوك الإسلامية الأساس النظري والعملي لقيامها واستمرارها"[xxviii].

- ولقد طُرحت خلال الفترة الماضية التساؤلات التالية[xxix]:

- لماذا تمنع البنوك الإسلامية نفسها من الاستفادة من النقد الذي يوجَّه إليها، خاصة من الأكاديميين والعلماء العرب والمسلمين؟
- لماذا تُعتبر الكثير من البنوك الإسلامية أن ما تُطبقه هو النظام المصرفي الإسلامي الكامل؟ علماً بأن باب الاجتهاد والتنقيح والتطوير العلمي مطلوب لتحقيق نظام واقعي وعملي للصيرفة الإسلامية!
- لماذا تعتمد البنوك الإسلامية على الفقهاء دون العلماء والأكاديميين في حالات نادرة، وكأنها نظام ديني فحسب وليس مجالاً للاجتهادات العلمية والتقنية؟

رابعاً: تقويم دور مؤسسات البحث في الاقتصاد والبنوك الإسلامية

١ـ تقويم دور المؤسسات التعليمية في التطوير العلمي

اهتمت بعض الجامعات في العالم الإسلامي وخارجه بالدراسات والبحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية، وذلك على النحو التالي:

- *التعليم الجامعي في دول العالم الإسلامي:*

- تم إنشاء أقسام علمية متخصصة في الاقتصاد الإسلامي في جامعة أم القرى وجامعات أخرى بالمملكة العربية السعودية، وفي جامعة أم درمان الإسلامية وجامعات أخرى بالسودان وفي إيران، وتم إنشاء المعهد العالي للاقتصاد الإسلامي في إسلام أباد بباكستان، وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بالجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا والتي تمنح درجات جامعية في الاقتصاد مع إعطاء الأهمية الكبرى لمقرَّرات الاقتصاد الإسلامي؛
- هناك عدد من الجامعات في العالم الإسلامي تعرض مقرَّرات وشهادات متخصصة في الاقتصاد الإسلامي ضمن مقرَّراتها الأكاديمية، منها: جامعة الإسكندرية بمصر، وجامعة اليرموك في الأردن، وجامعة الأوزاعي في لبنان...

وفي هذا الإطار تخرّج عدد كبير من الجامعيين الذين يحملون فكراً اقتصادياً إسلامياً قابلاً للتطبيق والتطوير، كما تم إنجاز عشرات من الرسائل العلمية في الاقتصاد الإسلامي على مستوى الماجستير والدكتوراه.

- *التعليم خارج العالم الإسلامي*: وجد الاقتصاد الإسلامي طريقه أيضاً إلى عدد من الجامعات والمعاهد العليا:
  - قدّمت جامعة *Loughborough* وجامعة *Durham* في وسط وشمال انجلترا مقرّرات متخصصة في الاقتصاد الإسلامي، ولدى الأخيرة برنامج على مستوى الماجستير يتيح التخصص في التمويل الإسلامي؛
  - هناك أيضاً المعهد الدولي للاقتصاد الإسلامي والتأمين بجامعة لندن؛ والمعهد العالمي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة.

وفي هذا الإطار لقي الاقتصاد الإسلامي احتراماً من بعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي.

وبالرغم من التدريس الجامعي للاقتصاد الإسلامي من خلال أقسام متخصصة أو مقرّرات لها أهمية نسبية متواضعة على مستوى جامعات العالم الإسلامي؛ فإن معظم هذه الجامعات أو جميعها في بعض الدول مازال يعرض المقرّرات الاقتصادية التقليدية؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- تلقي معظم أساتذة الاقتصاد في جامعات العالم الإسلامي تعليمهم الجامعي في جامعات غربية أو جامعات وطنية تعمل بمناهج في إطار الفلسفات الغربية؛
- مقاومة الاتجاهات التعليمية الإسلامية تحت ضغوط خارجية ومخاوف من هذه الاتجاهات وانعكاساتها السياسية؛
- غياب أو ضعف أو عدم اكتمال الإعداد لمقرّرات الاقتصاد الإسلامي والمادة العلمية المناسبة فيها.

وإذا كان السببان الأول والثاني يرتبطان بعوامل خارجة عن سيطرة الباحثين الاقتصاديين؛ فإن المسؤولية تقع عليهم فيما يخص السبب الثالث.

وتجدر الإشارة إلى وجود علاقة بين نمو المؤسسة المصرفية الإسلامية ونمو المؤسسة التعليمية في مجال الاقتصاد الإسلامي؛ حيث:

- إن استمرار نمو البنوك الإسلامية وتوسع استثماراتها، سوف يؤدي إلى استمرار نمو فرص العمل والوظائف بالنسبة للجامعيين المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي؛
- إن إعداد الدارسين في مراحل تعليمية سابقة للجامعة، ثم تخريج أعداد متزايدة من الجامعيين الحاملين للفكر الاقتصادي الإسلامي، سوف يؤثر في آليات القرار الاقتصادي على المستويين الجزئي والكلي في المجتمعات الإسلامية على المدى الطويل.

وقد توصلت إحدى الدراسات[xxx] إلى أسباب عدم قدرة مقرَّرات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق هدف تأهيل وإعداد موارد بشرية تصلح للعمل بكفاءة في المؤسسات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، منها:

- عدم تحديد هوية ومنهج الاقتصاد الإسلامي؛
- قصور منهج العلوم الشرعية وعدم فعالية محتواها؛
- عدم المزج الجيد بين العلوم الشرعية والعلوم الاقتصادية؛
- عدم مواكبة المقرَّرات للتطورات النظرية والتطبيقية في مجال الاقتصاد الإسلامي؛
- ضعف إسهامات الاقتصاد الإسلامي في مجال النظرية الاقتصادية.

وهناك أسباب كثيرة وراء ضعف إسهامات أعضاء هيئة التدريس في نجاح وتفعيل منهج الاقتصاد الإسلامي، من أبرزها:

- سيطرة أساتذة العلوم الشرعية على تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي؛
- عزوف أساتذة الاقتصاد الإسلامي عن العمل بالجامعات لتدني الأجور؛
- ندرة المراجع الاقتصادية وقلة الإسهام العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي.

٢ـ تقويم دور المراكز البحثية في التطوير العلمي

تم خلال المرحلة الماضية إنشاء عدة مراكز بحثية متخصصة في الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية مثل: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي (معهد الاقتصاد الإسلامي حالياً) التابع لجامعة الملك عبد العزيز بجدة، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، ومركز الاقتصاد الإسلامي بباكستان، والمعهد العالي للبنوك والاقتصاد الإسلامي بقبرص، والجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي ببريطانيا، ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة الأزهر بمصر، ومكتب أبحاث الاقتصاد الإسلامي ببنغلاديش، والمعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية بالسودان، والجامعة الإسلامية بماليزيا، ونستعرض دور تلك المراكز البحثية في حركة البحث العلمي في الاقتصاد والبنوك الإسلامية على النحو التالي:

- **دور جامعة الملك عبد العزيز:** قامت جامعة الملك عبد العزيز بجدة بتنظيم أول مؤتمر عالمي حول الاقتصاد الإسلامي منذ حوالي أربعين عاماً في مكة المكرمة عام ١٩٧٦، وما تبع ذلك من نتائج إيجابية عززت مسيرة الاقتصاد الإسلامي من أبرزها إنشاء مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، بهدف دعم وتنسيق ونشر الدراسات والبحوث العلمية وعقد ندوات دورية تخدم مواضيع الاقتصاد الإسلامي.

  - وقد عُقدت هذه المؤتمرات والندوات على نحو شبه مستمر منذ أن عُقد الأول منها في مكة المكرمة، وتم نشر أعمالها أيضاً على مستوى عالمي باللغتين العربية والإنجليزية وأحياناً الفرنسية أو بلغات أخرى.

- **دور البنك الإسلامي للتنمية:** قام البنك الإسلامي للتنمية في عام ١٩٨١ بإنشاء المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في إطار القيام بأهدافه في مجال إعداد البحوث النظرية والتطبيقية، وقد كان لهذا المعهد دور كبير في إقامة وإنجاح معظم الندوات والمؤتمرات التي أقيمت؛ فضلاً عن جائزتي البنك الإسلامي للتنمية السنوية في الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية منذ عام ١٩٨٨؛ حيث ينشر المعهد المحاضرات التي يقدمها الفائزون بالجائزة في كتب ضمن "سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك"؛

- وقد حصل بعض العلماء والباحثين من الشريعة أو الاقتصاد على جوائز علمية مرموقة، مثل: جائزة البنك الإسلامي للتنمية وجائزة الملك فيصل العالمية، ومن هؤلاء العلماء مَن هم مسلمون وغير مسلمين، ومنهم أفراد وهيئات ومراكز بحوث؛

- **دور مجموعة دلة البركة:** شاركت مجموعة البركة المصرفية في عدد كبير من الندوات والمؤتمرات المتخصصة، ومن أهمها: ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي التي تعقدها المجموعة سنوياً منذ عام ١٩٨٠؛ حيث كان لها دور إيجابي في تحويل العمل المصرفي من الناحية النظرية إلى التطبيقية ويشارك فيها نخبة من العلماء يُمثلون كافة دول العالم الإسلامي؛ لتوضيح القضايا الفقهية المعاصرة التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي وتحدياته؛

- **دور المجلات العلمية المحكّمة:** من خصائص المجلات العلمية المحكمة أن ما يُنشر فيها مقتصر على ذوي الاختصاص الذين يُؤخذ عنهم العلم في الفرع ذي العلاقة. وللاقتصاد الإسلامي عدد من المجلات العلمية المحكّمة المعروفة تتضمن أبحاثاً باللغتين العربية والإنجليزية، وأهمها:

- مجلة "أبحاث الاقتصاد الإسلامي" وهي أقدم هذه المجلات ويصدرها مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز؛ توقفت هذه المجلة عن الصدور اعتباراً من عام ١٩٨٥ لتحل محلها مجلة "جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي" عام ١٩٨٩ في إطار ما قامت به الجامعة من تطوير لدورياتها العلمية؛

- مجلة "بحوث الاقتصاد الإسلامي" الصادرة عن الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي في بريطانيا؛

- مجلة "دراسات اقتصادية إسلامية" التي يصدرها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في البنك الإسلامي للتنمية؛ فضلاً عن وجود مجلات متخصصة أخرى كمجلة "البنوك الإسلامية" التي كان يصدرها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ومجلة "الاقتصاد الإسلامي" التي يصدرها بنك دبي الإسلامي، ومجلة

"النور" التي يصدرها بيت التمويل الكويتي، ومجلة "المصرفية الإسلامية" الصادرة من المجموعة السعودية للأبحاث والنشر.

- **دور برامج المنح البحثية:** مع الاهتمام المتنامي بالاقتصاد الإسلامي، ازدادت الحاجة للبحوث والدراسات التي تسهم في ترجمته إلى واقع ملموس قائم على أسس متينة، وقد تبنى مركز البحث والتطوير بمصرف الراجحي إنشاء برنامج للمنح البحثية في مجال الاقتصاد الإسلامي، شمل فقه المعاملات المالية والاقتصاد والتمويل والمحاسبة والإدارة. ومن أهداف البرنامج ما يلي:
  - دعم البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي؛
  - تشجيع المتخصصين وذوي الكفاءات على الاهتمام بهذا الجانب من المعرفة؛
  - إثراء المكتبة الإسلامية بالدراسات والأبحاث المتميزة في مجال الاقتصاد الإسلامي؛
  - الإسهام في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق رسالتها المنشودة؛
  - المشاركة في بناء اقتصاد المجتمعات الإسلامية على أسس إسلامية راسخة.
- **دور الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل:** إن الحاجة إلى إبراز المنهج الإسلامي في معالجة المستجدات في مجال الاقتصاد والتمويل المعاصر، يقتضي جمع العلماء المتخصصين في مجال الاقتصاد وعلماء الفقه المتخصصين في المعاملات ضمن هيئة فكرية بحثية تقوم بصياغة الفكر الاقتصادي الإسلامي، وتُقدِّم الحلول العملية للمشكلات الاقتصادية والتمويلية من خلال تأصيل النظرية الاقتصادية الإسلامية نظرياً وعلمياً. ويأتي دور الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل التابعة لرابطة العالم الإسلامي التي تأسست بتاريخ ٢٠٠٤/٠٩/٢٠ في سعيها إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها[xxxi]:
  - دعم التنسيق والتكامل بين مؤسسات البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي؛

- إيجاد هيئة علمية جماعية توظف لصالح النظرية الاقتصادية الإسلامية؛
- استشراف مستقبل تطبيقات النظرية الاقتصادية الإسلامية؛
- بلورة النموذج الإسلامي الاقتصادي الشامل؛
- إيجاد الوسائل والنماذج المعينة على تطبيق النظرية الاقتصادية الإسلامية؛
- الإسهام في إيجاد حلول بديلة لمشكلات النظام الاقتصادي التقليدي.

- **دور الملتقيات العلمية:** أظهرت البنوك الإسلامية نشاطات ذات طابع علمي؛ أخذ صورته في عقد الندوات والمؤتمرات والملتقيات في أكثر من بلد لمعالجة ومدارسة أكثر من قضية، "بين أن تكون هذه القضايا مهنية وفنية، وبين أن تكون فقهية وشرعية، وبين أن تكون هذه القضايا على علاقة بأوضاع راهنة، وبين أن تكون على علاقة بتطورات مستقبلية، وبين أن تكون هذه القضايا لغرض المراجعة لما هو موجود، وبين أن تكون لغرض التطوير لما يُفترض أن يكون موجوداً، وبين أن تكون هذه القضايا لقصد تبادل الخبرة، وبين أن تكون لقصد التعريف بهذه التجارب..."[xxxii]. ومن أبرز القضايا التي بحثتها تلك الندوات والمؤتمرات والملتقيات ما يلي:

- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة وإعداد وإصدار وتفسير معايير المحاسبة والتدقيق في البنوك الإسلامية؛
- معالجة قضية التكافل الإسلامي وإدخالها في أنشطة أعمال البنوك الإسلامية؛
- تطوير المنتجات المالية، والمحافظة على ثقة المستثمرين والمتعاملين، ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين؛
- تجديد النظر في قضايا مالية ومصرفية واقتصادية على ضوء الشريعة الإسلامية (الخيارات الآجلة، والمتاجرة بالديون...)؛
- التعرف على التجارب المصرفية الإسلامية (السودان، إيران، باكستان، ماليزيا...)؛

- التعريف بالاقتصاد الإسلامي وضرورة تدريسه بغض النظر عن الاقتناع بالإسلام؛
- مدارسة التحديات والمعوقات التي تعترض مسيرة البنوك الإسلامية، والتحديات التي تنتظرها مع التحولات العالمية السريعة والمتلاحقة...
- قضايا أخرى: فنية وتقنية وإدارية...

وقد كان للمؤتمرات العلمية العالمية في الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية دور كبير في تنظيم الإسهامات الفكرية وتمحيصها.

٣- دور المجامع الفقهية والهيئات الشرعية في التطوير العلمي

لا شك أن تأسيس المَجامع الفقهية هو مظهر من مظاهر الاجتهاد الجماعي؛ ولعلّ أبرز القرارات الجماعية المَجمَعية التي أخذت صفة الدولية واستأثرت بالقبول والاهتمام تلك الصادرة عن مَجمَع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، والمَجمَع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.

ويستفاد من الاجتهاد المَجمَعي تنزيل النص على وقائع جديدة لم تكن معهودة في الفقه الإسلامي، كما يستفاد منه في بناء النظرية الاقتصادية الخاصة بتفسير سلوك الوحدة الاقتصادية وتفسير الظواهر الاقتصادية على الوجه الملائم.

إن مَجامع الفقه الإسلامي بحاجة إلى أن تواكب هذه التطورات المتسارعة في تجارب البنوك الإسلامية في دراساتها الاجتهادية والاستنباطية، وأن تلبي لها حاجاتها التشريعية بما يساعدها على التطور ومواصلة النمو، وهذا لن يتحقق إلا بعد أن تحيط المَجامع الفقهية بهذه التجارب وتكون وثيقة الصلة بها.

كما إن هيئات الفتوى والرقابة الشرعية لها دور كبير في المجالات العلمية؛ وذلك على النحو التالي[xxxiii]:

- تأصيل الفقه الإسلامي في ميدان المعاملات المالية والمصرفية، وإبداء الرأي الشرعي في الأنشطة المصرفية والاستثمارية للبنك الإسلامي؛
- الرد على الأسئلة والاستفسارات الفقهية؛

- التوعية والتثقيف للعاملين في قطاع العمل المصرفي الإسلامي: من خلال عقد الدورات وورش العمل، وتزويدهم بالكتب والنشرات في أحكام المعاملات الشرعية، أسس وقواعد العمل المصرفي الإسلامي، أحكام المعاملات المالية المعاصرة، الآداب التي يجب على موظف البنك التحلي بها.
- إقامة الندوات والمؤتمرات وحلقات البحث العلمي: وقد تم انعقاد ستة مؤتمرات للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية؛
- نشر أعمال الرقابة الشرعية: يتم هذا عن طريق نشر وإصدار الكتب والنشرات والاستفادة من صفحات الإنترنت في تبيان فتاوى وقرارات هيئة الفتوى حول الأعمال المصرفية، وقد قامت بعض البنوك بجهود في هذا المجال، ومن أبرزها:
  - بنك دبي الإسلامي الذي نشر كتاب: "فتاوى شرعية في الأعمال المصرفية"؛
  - بيت التمويل الكويتي الذي نشر: "الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية"؛
  - بنك فيصل الإسلامي السوداني الذي قام بنشر: "فتاوى هيئة الرقابة لبنك فيصل الإسلامي السوداني".

لقد كان من المنتظر أن يصاحب تطبيق التجربة المصرفية الإسلامية ازدياد نشاط عمليات الاجتهاد الفقهي والابتكار الفني لتطوير واستحداث أساليب ونظم عمل جديدة ملائمة لطبيعة البنوك الإسلامية؛ وذلك بالتنسيق بين هيئة الرقابة الشرعية والعاملين في الميدان المصرفي، ولكن تبيَّن أن الإسهام الجاد والحقيقي في عملية البحث العلمي والتنظير الشرعي والمصرفي المصاحب لمسيرة هذه البنوك كان محدوداً أو بطيئاً للغاية، ولا يتفق مع أهمية التجربة وحجم الأموال المستثمَرة فيها؛ حيث غاب التنسيق بين العاملين في ميدان الفقه والاقتصاد والعاملين في الميدان العملي بالبنوك الإسلامية.

خامساً: تصور إستراتيجي للتقدم العلمي في الاقتصاد والبنوك الإسلامية:

١- نحو آلية لتطوير مناهج التدريس في الاقتصاد والبنوك الإسلامية

طرحت إحدى الدراسات[xxxiv] الآلية التي ينبغي أن تسير عليها مناهج التدريس في الاقتصاد الإسلامي على النحو التالي:

- *تحديد هوية ومنهج وهدف الاقتصاد الإسلامي*؛ وذلك كما يلي:

- تحديد هوية الاقتصاد الإسلامي: إن الاقتصاد الإسلامي علم متميز يحمل خصائص الإسلام الاقتصادية؛
- تحديد منهج الاقتصاد الإسلامي: إن منهج الاقتصاد الإسلامي مميَّز وهو غير مكمِّل أو بديل عن الاقتصاد الوضعي؛ بل هو منهج خاص برؤية الإسلام الاقتصادية، وقد يتفق مع المناهج الأخرى وقد لا يتفق؛
- تحديد هدف مقرَّر الاقتصاد الإسلامي: يهدف مقرَّر الاقتصاد الإسلامي إلى إيجاد طالب الاقتصاد الإسلامي الفعّال من خلال: تمكين مجموعة من العمل في دائرة الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات الاقتصادية، وإعداد مجموعة أخرى للعمل في دائرة التطبيق في المؤسسات الاقتصادية.

- **إنشاء تخصصات للاقتصاد الإسلامي:**

- إنشاء تخصص للاقتصاد الإسلامي الشرعي: للعمل في دائرة الفتوى والرقابة الشرعية؛
- إنشاء تخصص للاقتصاد الإسلامي التطبيقي: للعمل في دائرة النشاط الاقتصادي؛
- الاستفادة من التخصصات السابقة: إما في كلية الاقتصاد الإسلامي، أو كقسم منفصل في إحدى الكليات.

- *رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس:*

  - إيجاد قنوات اتصال دائم ومستمر بين أساتذة العلوم الاقتصادية والشرعية عن طريق ندوات دورية متخصصة؛ للنظر في قضايا منهج الاقتصاد الإسلامي؛
  - التعاون في تأليف الكتب الدراسية التي تسد حاجة مقررات الاقتصاد الإسلامي، والتخطيط للدورات التدريبية استجابة لاحتياجات البنوك الإسلامية؛
  - القيام بإجراء وتنظيم البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات الاقتصاد الإسلامي.

- *زيادة تفعيل العلاقات التبادلية الداخلية والخارجية:* من أجل توحيد الجهود لخدمة الاقتصاد الإسلامي تسعى الأقسام العلمية إلى الاستفادة مما يلي:

  - أقسام الاقتصاد الإسلامي الداخلية الأخرى: من أجل الاستفادة من قدرات وخبرات العاملين بها لخدمة الاقتصاد الإسلامي؛
  - المؤسسات الفكرية والتطبيقية المحلية: في مجال تأصيل المعرفة، بما فيها من وزارات وهيئات ومراكز وشركات وبنوك؛
  - المؤسسات الإسلامية الخارجية في مجال الاقتصاد الإسلامي النظري والتطبيقي: الإسهام في كتابة البحوث والكتب الدراسية الخاصة بالاقتصاد الإسلامي بالتعاون معها.

٢- نحو آلية لتطوير البحث العلمي في الاقتصاد والبنوك الإسلامية

طرحت إحدى الدراسات[xxxv] الآلية التي ينبغي أن يسير عليها الباحثون في الاقتصاد الإسلامي للتعامل مع الأدلة الشرعية في المجال الاقتصادي على النحو التالي:

- *آلية بحث الأحكام الشرعية الاقتصادية الثابتة (المتفق عليها):* كوجوب الزكاة وحرمة الربا، ووجوب الوفاء بالعقود وحرمة التعدي على المال بالباطل. وتتلخص هذه الآلية فيما يلي:

- بيان الحكمة والآثار الاقتصادية للإيجاب والتحريم؛
- طرح البديل الإسلامي عندما يكون الحكم تحريماً، ومحاولة التخلص من البديل غير الشرعي عندما يكون الحكم وجوباً؛
- محاولة الاستدلال بالنظرية الاقتصادية: على أن محل الإيجاب من الناحية الاقتصادية له آثار إيجابية، ومحل التحريم له آثار سلبية؛
- الاستشهاد بتاريخ الفكر الاقتصادي: على أن محل الإيجاب كان ضرورياً ونافعاً للناس، ومحل التحريم كان يجلب المفاسد والأضرار على المجتمع باستمرار؛
- الاستشهاد بالواقع التطبيقي: وذلك بتوضيح الآثار السيئة في حالة غياب تطبيق الحكم الشرعي، وتوضيح الآثار الإيجابية بعد تطبيقه.

- ***آلية بحث الأحكام الشرعية الاقتصادية المتغيرة (المختلف عليها)***: مثل التسعير، ربا البيوع، دائرة الاكتناز. وتتلخص هذه الآلية فيما يلي:
  - التركيز أولاً على المقاصد الشرعية؛
  - القراءة الاقتصادية للنصوص الشرعية؛
  - عرض آراء الفقهاء في المسألة الفرعية؛
  - الترجيح اعتماداً على النقاط السابقة.

والحقيقة أن البحث في الاقتصاد والبنوك الإسلامية يعتمد على جانبين أساسيين هما:

- **الجانب الفقهي**: ضرورة اعتماد الباحث على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وما أجمع عليه فقه المعاملات المالية، ولا بدّ له من الاطلاع على فتاوى واجتهادات العلماء وما يصدر عن المجامع الفقهية؛
- **الجانب الاقتصادي**: لا بدّ للباحث من معرفة ما استجدّ من أدوات أساسية كالتمويل الإسلامي والأعمال المصرفية الإسلامية والاستثمار الإسلامي وأدوات تمويله، إضافة إلى إطلاعه على علوم المحاسبة بأنواعها المالية والإدارية والتكاليفية ومراجعة الحسابات، والدراية بمعايير المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، وعلوم

الإحصاء وإدارة المعلومات وإدارة الأعمال والإدارة المالية والاقتصاد الإسلامي، وسوق الأوراق المالية الإسلامية والتأمين الإسلامي التي تطورت في الآونة الأخيرة؛ مما يمكن أن يندرج تحت فقه الواقع ومتابعة المستجدات المعاصرة.

٣- نحو خطة إستراتيجية لبحوث الاقتصاد والبنوك الإسلامية

ناقش المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي بجدة عام ٢٠٠٨ كثيراً من القضايا المتعلقة بالبحث في الاقتصاد الإسلامي في سعي لوضع إستراتيجية للبحث في هذا المجال، ويُعدّ المؤتمر نقطة بداية مهمة لصياغة خطة إستراتيجية لبحوث الاقتصاد والبنوك الإسلامية.

وقد خرج المؤتمر بالتوصيات التالية حول الرؤية الإستراتيجية لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي؛ نستعرضها فيما يلي[xxxvi]:

- ***مسيرة الاقتصاد الإسلامي:***

- دعوة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز إلى ضرورة توثيق مسيرة الاقتصاد الإسلامي؛ من خلال كتابات الرواد الأوائل في الاقتصاد الإسلامي وتسجيل شهاداتهم حول إنجازات المسيرة والصعوبات التي واجهتها منذ انطلاقتها وحتى تاريخه، بكل الوسائل المتاحة.

- ***البحث في الاقتصاد الإسلامي:***

الوضع المعرفي الراهن:

- ضرورة تحديد علاقة الاقتصاد الإسلامي بغيره من الأدبيات والتطبيقات الاقتصادية السائدة؛
- أهمية رصد جهود غير المسلمين المهتمين بالاقتصاد الإسلامي، أو بالاقتصاد الأخلاقي وما شابهه من مؤسسات وأفراد والعمل على التنسيق والتعاون معها؛
- الاهتمام بدراسة الإعجاز الاقتصادي في القرآن والسنة. ***المعوقات:***
- أهمية قيام مراكز البحوث بدراسات تحقق الأهداف التالية:

- تحديد الصعوبات والمعوقات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي والبحث عن أفضل الحلول لمواجهتها؛
- إزالة عقبات التمويل التي تحد من إنتاج ونشر الأبحاث والدراسات في الاقتصاد الإسلامي.

– ***المنهجية في الاقتصاد الإسلامي:***

- دعوة الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى إتباع المنهجية العلمية في الاختيار والترجيح بين أقوال العلماء في المسائل الفقهية، والعناية بمقاصد الشريعة الإسلامية في البحوث الاقتصادية والتطبيقات المالية المعاصرة؛
- التأكيد على تعددية مصادر المعرفة في الاقتصاد الإسلامي باعتباره علماً اجتماعياً يتأثر بالتراث الفقهي الإسلامي وبالاقتصاد الوضعي وسائر العلوم الإنسانية الأخرى.

– ***الرؤية الإستراتيجية للمستقبل:***

- دعوة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي لوضع خطة إستراتيجية مستقبلية للبحث في الاقتصاد الإسلامي، بمشاركة المراكز البحثية ذات العلاقة، وبالتعاون مع الجهات المعنية والعلماء والرواد في الاقتصاد الإسلامي؛
- ضرورة تضافر جهود الجهات المعنية من مراكز بحثية ومؤسسات تعليمية ومنشآت تمويلية وجهات حكومية، وغيرها لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية وتفعيل جميع التوصيات.

– ***مستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي:***

- تشجيع الجامعات والمراكز البحثية لإجراء البحوث والدراسات في الاقتصاد الإسلامي في المجالات التطبيقية الهادفة إلى معالجة المشكلات المعاصرة التي تواجه كثيراً من البلدان الإسلامية، البطالة، والفقر وغلاء الأسعار، والتضخم، والتخلف الاقتصادي، وتقلبات الأسواق المالية، وأزمات الديون، بهدف إيجاد حلول لها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

- تشجيع المؤسسات العامة والوقفية والخيرية لإجراء البحوث والدراسات التاريخية والمعاصرة المعمقة في مجالات محددة مثل الوقف، والزكاة، والمالية العامة الإسلامية؛
- ضرورة تكاتف جهود المراكز البحثية والمؤسسات التمويلية، وهيئات الرقابة الشرعية، والمجامع الفقهية لتصميم منتجات مالية إسلامية جديدة تلبي الاحتياجات الحالية والمستجدات لجميع الفئات الاقتصادية في الأسواق المالية ومتوافقة مع المقاصد والضوابط الشرعية؛
- ضرورة قيام البنك الإسلامي للتنمية بمشاركة المؤسسات المالية والمراكز البحثية بإنشاء صندوق وقفي لتمويل البحوث في الاقتصاد الإسلامي، وتقديم المنح الدراسية لطلبة الدراسات العليا، والجوائز التشجيعية للأبحاث المتميزة، لدعم مسيرة البحث في الاقتصاد الإسلامي؛
- الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالفكر الاقتصادي الإسلامي والتطبيقات الاقتصادية الإسلامية بلغات أخرى غير اللغات العربية والانجليزية والفرنسية، مثل: الأردية، والفارسية، والماليزية، والأندونيسية، والتركية، والسواحلية، وغيرها؛
- تشجيع جهود الترجمة في الاقتصاد الإسلامي من وإلى اللغات الأخرى؛
- تشجيع الجامعات الإسلامية وأقسام الاقتصاد بتأليف الكتب والمراجع الدراسية الجامعية في المواضيع المتعددة في الاقتصاد الإسلامي؛
- الاهتمام بالتوعية ونشر ثقافة ومفاهيم الاقتصاد الإسلامي من خلال وسائل الإعلام المختلفة، كإنشاء قناة فضائية متخصصة في هذا المجال.

- ***قواعد البيانات في الاقتصاد الإسلامي:***

- دعوة البنك الإسلامي للتنمية لإنشاء قاعدة بيانات شاملة عن مصادر المعلومات والبيانات، التي تخدم البحث في الاقتصاد الإسلامي، بالتنسيق والتعاون مع المراكز البحثية والمؤسسات ذات العلاقة؛

- ضرورة الاستفادة من المستجدات والتطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين قنوات نشر البحوث والدراسات في الاقتصاد الإسلامي.

- ***الباحثون:***

- قيام مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بالتنسيق مع مراكز الأبحاث والمؤسسات العلمية لإنشاء مجموعات علمية متخصصة في حقول الاقتصاد الإسلامي من أفضل المؤهلين المتميزين في العلوم الشرعية، والاقتصادية، والعلوم ذات العلاقة للقيام بالدراسات والأبحاث وتقديم المشورة العلمية في الاقتصاد الإسلامي؛
- ضرورة تضافر جهود الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية بتبني برامج لتكوين جيل ثان من الباحثين المتميزين في الاقتصاد الإسلامي.

- ***المراكز والمؤسسات والهيئات والمجامع الفقهية:***

دعوة الجهات التالية:

- مراكز ومعاهد ومؤسسات البحث والباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى تحديد موضوعات بحثية ذات أولوية في إطار الخطة الإستراتيجية المقترحة؛
- مراكز ومعاهد ومؤسسات البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي لإعداد خطط وبرامج لتنمية مواردها المالية ودعوة المؤسسات الإسلامية ورجال الأعمال والهيئات إلى توفير الموارد المالية الكافية بما يساعد هذه المراكز في تحقيق أهدافها؛
- المراكز ومؤسسات البحث في الاقتصاد الإسلامي لاقتراح آليات لتسهيل الإجراءات الإدارية لتحقيق التواصل العلمي مع المتخصصين في شتى أنحاء العالم؛
- الجامعات ومراكز البحوث إلى إقامة الندوات وورش العمل الهادفة إلى تحسين مستوى البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي

وتطويره ليرقى إلى مستوى البحوث المنشورة في قنوات النشر العالمية المشهورة؛

- المجامع الفقهية باعتبارها مؤسسات متقدّمة للاجتهاد الجماعي والمزيد من الاهتمام بالقضايا والمشكلات الاقتصادية المعاصرة، بما في ذلك المعاملات والمنتجات المالية الإسلامية.

خاتمة

سنركز في ختام هذه الورقة البحثية على الاقتراحات التي تشمل أربعة جوانب تتعلق بالباحثين، والمؤسسات البحثية، وعملية تقويم البحوث، والبنوك الإسلامية؛ من أجل الارتقاء بخصائص البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية.

1- اقتراحات موجّهة للباحثين

- ضرورة التوازن بين الجانبين النظري والتطبيقي في البحوث العلمية؛ بدلاً من التركيز على الدراسات والبحوث النظرية في مجال الاقتصاد الإسلامي على الرغم من أهميتها؛
- ضرورة التوازن في بحث المواضيع التي تعالج القضايا المعاصرة للعالم الإسلامي؛ بدلاً من التركيز على قضايا البنوك والتمويل الإسلامي على الرغم من أهميتهما؛
- التعاون على إصدار موسوعة اقتصادية ومصرفية إسلامية شاملة، تضم كل ما تحتاج إليه البنوك الإسلامية من أحكام شرعية، على أن تصدر ملاحق لها تحتوي على أحكام المعاملات المستجدة؛
- الالتزام بالمعايير المتعارف عليها في البحث العلمي لضمان مستوى إعداد جيد للأبحاث المقدّمة للنشر في المجلات العلمية المحكّمة، والإطلاع المستمر على المستجدات الحديثة في الدراسات ذات الصلة بالاقتصاد الإسلامي لمواكبة أدبياته الحديثة؛

- العمل على تبسيط مقرَّرات الاقتصاد والبنوك الإسلامية للعامة والدارسين، ووضع مقرَّرات مساندة مستقلة، كفقه الاقتصاد الإسلامي وأخلاقيات الاقتصاد الإسلامي أو التربية الاقتصادية الإسلامية.

٢- اقتراحات موجَّهة للمؤسسات البحثية

- تنظيم لقاءات دورية من قِبل المؤسسات البحثية المهتمة بالاقتصاد والبنوك الإسلامية، لمناقشة المشكلات التي تعوق تقدُّم البحث العلمي؛ باعتبار أن البحث العلمي عملية تعاونية ترتكز على الجهد الجماعي المنظَّم غير العشوائي؛
- الاهتمام بتدريس مقرَّر مناهج البحث في الدراسات الاقتصادية والمصرفية الإسلامية بالجامعات؛ لإكساب الطلاب مهارات إجراء البحوث النظرية والتطبيقية، وتوفير الجو العلمي المناسب الذي يتمكن فيه الباحث وعضو هيئة التدريس من التركيز على جوانب البحث والإنتاج العلمي، وتأهيل موظفي الخدمات المكتبية لتيسير مَهمة الباحث وإعانته؛
- توسيع دائرة توزيع مجلات المَجامع الفقهية الدولية وإصدارات هيئة المعايير المحاسبية للبنوك الإسلامية؛ حيث يُعتَبر ذلك ضرورة شرعية وحاجة علمية وعملية؛
- عرض الأبحاث والدراسات العلمية على شبكة الإنترنت؛ ليتمكن الباحثون من الإطلاع عليها والاستفادة من مادتها العلمية؛ كما هو عليه الحال بالنسبة لمجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي؛
- العمل على تشجيع عمليات الترجمة في الاقتصاد والبنوك الإسلامية.

٣- اقتراحات موجَّهة لعملية تقويم البحوث

- تشجيع المجلات المحكَّمة للبحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية، من خلال رفع مستوى الدعم المادي وفقاً للجهود المبذولة من قبل الباحثين؛
- تطوير إجراءات التحكيم المعتمدة في المجلات العلمية المحكَّمة؛ بحيث تستوعب كافة الخصائص المتعلقة بإعداد الدراسات والبحوث، ويتم الاختيار الجيد للمحكمين أصحاب الكفاءة العلمية العالية؛

- العمل على ضمان مبدأ الأصالة في إعداد الدراسات والبحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية؛
- يمكن أن يُؤخذ من عمل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي سياسات اقتصادية يتم تطبيقها، ولا تُؤخذ منه فتاوى شرعية، فلا بدّ من إعادة ما يتوصل إليه الباحثون في الاقتصاد الإسلامي من أحكام شرعية إلى الفقهاء لإصدار الفتاوى؛
- التأكيد على دور الإشراف الجيد والفعال على مستوى الأبحاث الاقتصادية والمصرفية الإسلامية الذي يلتزم بالصرامة العلمية، فلا تهاون في الإشراف ولا اختصار لمدته، ولا قبول لرسالة من باحث لم ترق إلى المستوى الملائم للدرجة العلمية.

٤. اقتراحات موجّهة للبنوك الإسلامية

- اختيار أعضاء الإدارة العليا والتنفيذية للبنوك الإسلامية على درجة علمية عالية؛ لضمان اقتناعهم بأهمية البحث العلمي وجدواه؛
- تخصيص إدارة مستقلة للبحث والدراسة في الجوانب المحاسبية والفقهية والاقتصادية والإدارية لكافة النشاطات التي يمارسها البنك، أو يطمح في ممارستها مستقبلاً؛
- دعم مسيرة البحث العلمي عبر تقديم المنح الدراسية لتأهيل مختصين في الاقتصاد الإسلامي وفي البنوك الإسلامية؛
- الاتصال المباشر والمستمر بالجامعات ومراكز البحوث المهتمة بنشاط البنوك الإسلامية، وإشراكها في حلّ مشكلاتها، ومعرفة المستجدات المصرفية والتمويلية؛
- تمتين العلاقة بين المؤسسة العلمية والمؤسسة المصرفية؛ لأن التطور الحالي للبنوك الإسلامية يقوده المصرفيون وأرباب البنوك وليست لهم علاقة بالأكاديميين، والعلماء من ورثة فكر المؤسسين للمصرفية الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

١. "حوار عن الاقتصاد الإسلامي" مع الباحث: نجاة الله صديقي، في الموقع الإلكتروني:

http://www.ahad-ahad.com/index.php?act=viewArt&artId=369&target=12

٢. أحمد سفر، *العمل المصرفي الإسلامي (أصوله وصيغه وتحدياته)*، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٣. أنس الزرقا، "إسلامية علم الاقتصاد"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، م٢، ١٩٩٠.

٤. بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، "أزمة التطوير العلمي في الصيرفة الإسلامية"، *مجلة أفكار جديدة*، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، ع١٣، ديسمبر ٢٠٠٥، في الموقع الإلكتروني: http://www.fikria.org

٥. جمال الدين عطية، *البنوك الإسلامية: بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق*، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط١، ١٤٠٧ هـ، سلسلة كتاب الأمة، رقم ١٣، ص: ١٧٤؛ ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣.

٦. حمزة عبد الكريم محمد حماد، *الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية*، رسالة ماجستير منشورة، دار النفائس، عمّان، ط١، ٢٠٠٦.

٧. رفيق يونس المصري، "مراجعة كتاب نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، م١٦، ع١، ٢٠٠٣.

٨. زكي الميلاد، "المصارف الإسلامية من منجزات الفكر الإسلامي المعاصر: مراجعة لتحول وتطور الأفكار الاقتصادية الإسلامية"، *مجلة الكلمة*، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، ع١٤، ١٩٩٧.

٩. شوقي أحمد دنيا، "بناء النظريات في الاقتصاد الإسلامي"، *مجلة إسلامية المعرفة*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، ع٢٧، ٢٠٠١/٢٠٠٢.

١٠. صالح كامل، "تطور العمل المصرفي الإسلامي: مشاكل وآفاق"، *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، *سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك*، ١٩٩٧.

١١. طارق عبد الله، "الاقتصاد الإسلامي بعد نصف قرن: ملاحظات في نقد المنهج"، *مجلة الكلمة*، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، ع٢٤، ١٩٩٩.

١٢. عائشة الشرقاوي المالقي، *البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق*، رسالة دكتوراه منشورة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٠.

١٣. عبد الرحمن يسري أحمد، "الاقتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق"، *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، *سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك*، رقم١٥، ط٢، ٢٠٠٠.

١٤. عبد الرحمن يسري أحمد، "تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي: ١٩٧٦-٢٠٠٣"، في *المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي*، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٣١ مايو-٣ يونيو ٢٠٠٥، الموقع الالكتروني: (http://www.uqu.edu.sa/icie)

١٥. عبد الرحمن يسري أحمد، *قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل*، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.

١٦. عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، *المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق*، رسالة دكتوراه منشورة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ١٩٩٨.

١٧. عبد العظيم إصلاحي، **"مصطلح المضاربة في سوق الأسهم *Speculation*: نقاش لغوي واصطلاحي"**، في *ندوة حوار الأربعاء*، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٧/٢/٤.

١٨. عبد الله بن مصلح الثمالي، **"الاقتصاد الإسلامي بين النقل والعقل"**، *مجلة البحوث الفقهية المعاصرة*، الرياض، ع٢٤، ١٤١٥هـ.

١٩. عز الدين مالك الطيب محمد، **"تقويم مناهج أقسام الاقتصاد الإسلامي، بالجامعات والمعاهد العليا السودانية بالتركيز على منهج الاقتصاد الكلي"**، في *المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي*، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٣١ مايو-٣ يونيو ٢٠٠٥، الموقع الالكتروني: (http://www.uqu.edu.sa/icie)

٢٠. كمال توفيق محمد الحطاب، **"منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية"**، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، م١٦، ٢٠٠٣.

٢١. محمد بن حسن بن سعد الزهراني، **"الأزمة المنهجية لفقه المعاملات المالية العصرية"**، *مجلة البحوث الفقهية المعاصرة*، الرياض، ع٢٤، ١٤١٥هـ.

٢٢. محمد رجاء غبجوقة، **"مدلول علم الاقتصاد بين الإسلام والاقتصاد الوضعي"**، *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع١٨، مايو ١٩٩٢.

٢٣. محمد شوقي الفنجري، *الوجيز في الاقتصاد الإسلامي*، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٤.

٢٤. محمد عمر باطويح وآخرون، **"تحليل إحصائي لخصائص البحث في الاقتصاد الإسلامي"**، في *ندوة حوار الأربعاء*، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٦/٥/١٠.

٢٥. محمد عمر شابرا، **"ما هو الاقتصاد الإسلامي"**، *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، *سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك*، رقم٨، ط٢، ٢٠٠٠.

٢٦. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، **"البيان الختامي وتوصيات المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي"**، جدة، ١-٢٠٠٨/٤/٣.

٢٧. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، **"تطور علم الاقتصاد الإسلامي ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه"**، *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، *سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك*، ١٩٩٦.

٢٨. موسى آدم عيسى، **"مراجعة علمية لكتابي: معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء ودليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية"**، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، م٧، ١٩٩٥.

٢٩. الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، في الموقع الإلكتروني: www.iifef.com

٣٠. يوسف كمال محمد، *المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج*، دار النشر للجامعات، مصر، ط٣، ١٩٩٨.

الهوامش

[1] طارق عبد الله، **"الاقتصاد الإسلامي بعد نصف قرن: ملاحظات في نقد المنهج"**، *مجلة الكلمة*، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، ع٢٤، ١٩٩٩، ص: ١٠٩.

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، **"الاقتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق"**، *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، *سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك*، رقم١٥، ط٢، ٢٠٠٠، ص: ١٢.

[1] محمد عمر باطويح وآخرون، **"تحليل إحصائي لخصائص البحث في الاقتصاد الإسلامي"**، في *ندوة حوار الأربعاء*، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٦/٥/١٠.

[1] **"حوار عن الاقتصاد الإسلامي"** مع الباحث: نجاة الله صديقي، في الموقع الإلكتروني:

http://www.ahad-ahad.com/index.php?act=viewArt&artId=369&target=12

[1] مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، **"تطور علم الاقتصاد الإسلامي ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه"**، *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، *سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك*، ١٩٩٦، ص: ١٣.

[1] راجع: كمال توفيق محمد الحطاب، **"منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية"**، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، م١٦، ٢٠٠٣، ص: ٦-٨؛ محمد شوقي الفنجري، *الوجيز في الاقتصاد الإسلامي*، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٤، ص: ٣٠-٣٥؛ عبد الله بن مصلح الثمالي، **"الاقتصاد الإسلامي بين النقل والعقل"**، *مجلة البحوث الفقهية المعاصرة*، الرياض، ع٢٤، ١٤١٥هـ، ص: ٣٤-٣٥.

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، **"الاقتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق"**، مرجع سابق، ص: ٤١.

[1] محمد عمر باطويح وآخرون، مرجع سابق.

[1] عبد الله بن مصلح الثمالي، مرجع سابق، ص: ٢٩.

[1] أنس الزرقا، "إسلامية علم الاقتصاد"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، م٢، ١٩٩٠، ص: ٣٢.

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، "تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي: ١٩٧٦-٢٠٠٣"، في *المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي*، ٣١ مايو-٣ يونيو ٢٠٠٥، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الموقع الالكتروني: (http://www.uqu.edu.sa/icie)

[1] طارق عبد الله، مرجع سابق، ص: ١١٣.

[1] راجع: عبد الرحمن يسري أحمد، "تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي: ١٩٧٦-٢٠٠٣"، مرجع سابق.

* هناك صيغ أخرى للتمويل مثل الإجارة المنتهية بالتمليك لم تسلم من الانتقاد.

[1] راجع: عبد الرحمن يسري أحمد، *قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل*، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص: ٢٧١-٢٩٥.

[1] محمد عمر شابرا، "ما هو الاقتصاد الإسلامي"، *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، *سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك*، رقم٨، ط٢، ٢٠٠٠، ص: ٦٤-٦٥.

[1] بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، "أزمة التطوير العلمي في الصيرفة الإسلامية"، *مجلة أفكار جديدة*، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، ع١٣، ديسمبر ٢٠٠٥، في الموقع الإلكتروني: http://www.fikria.org.

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، "الاقتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق"، مرجع سابق، ص: ٤٣.

[1] زكي الميلاد، "المصارف الإسلامية من منجزات الفكر الإسلامي المعاصر: مراجعة لتحوّل وتطور الأفكار الاقتصادية الإسلامية"، *مجلة الكلمة*، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، ع١٤، ١٩٩٧، ص: ١٢.

[1] محمد رجاء غبجوقة، "مدلول علم الاقتصاد بين الإسلام والاقتصاد الوضعي"، *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع١٨، مايو ١٩٩٢، ص: ٢٥٥.

[1] عبد العظيم إصلاحي، "**مصطلح المضاربة في سوق الأسهم *Speculation*: نقاش لغوي واصطلاحي**"، في *ندوة حوار الأربعاء*، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٧/٢/٤.

[1] راجع: رفيق يونس المصري، "**مراجعة كتاب نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية**"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، م١٦، ع١، ٢٠٠٣، ص: ٨٢؛ عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، *المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق*، رسالة دكتوراه منشورة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ١٩٩٨، ص: ٢٥٧.

[1] راجع: موسى آدم عيسى، "**مراجعة علمية لكتابي: معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء ودليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية**"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، م٧، ١٩٩٥، ص: ٧٧-٨٦.

[1] راجع: طارق عبد الله، مرجع سابق، ص: ١١٨-١٢١؛ عائشة الشرقاوي المالقي، *البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق*، رسالة دكتوراه منشورة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٠، ص: ٦٢٩؛ ٦٣١؛ شوقي أحمد دنيا، "**بناء النظريات في الاقتصاد الإسلامي**"، *مجلة إسلامية المعرفة*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، ع٢٧، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ص: ٩٥-١١٠؛ محمد بن حسن بن سعد الزهراني، "**الأزمة المنهجية لفقه المعاملات المالية العصرية**"، *مجلة البحوث الفقهية المعاصرة*، الرياض، ع٢٤، ١٤١٥هـ، ص: ١٥٠-١٦٣.

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، "**الاقتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق**"، مرجع سابق، ص: ١٧.

[1] زكي الميلاد، مرجع سابق، ص: ٢٧.

[1] جمال الدين عطية، *البنوك الإسلامية: بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق*، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط١، ١٤٠٧ هـ، سلسلة كتاب الأمة، رقم ١٣، ص: ١٧٤؛ ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣، ص: ١٨٧.

[1] يوسف كمال محمد، *المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج*، دار النشر للجامعات، مصر، ط٣، ١٩٩٨، ص: ٨٣.

[1] صالح كامل، **"تطور العمل المصرفي الإسلامي: مشاكل وآفاق"**، *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، *سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك*، ١٩٩٧، ص: ١٢-١٣.

[1] راجع: بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، مرجع سابق؛ أحمد سفر، ***العمل المصرفي الإسلامي (أصوله وصيغه وتحدياته)***، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص: ٢٠١.

[1] عز الدين مالك الطيب محمد، **"تقويم مناهج أقسام الاقتصاد الإسلامي، بالجامعات والمعاهد العليا السودانية بالتركيز على منهج الاقتصاد الكلي"**، في *المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي*، مرجع سابق، ص: ٥-٦؛ ١٩.

[1] راجع: موقع الهيئة الإلكتروني: www.iifef.com

[1] زكي الميلاد، مرجع سابق، ص: ١٥.

[1] راجع: حمزة عبد الكريم محمد حماد، ***الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية***، رسالة ماجستير منشورة، دار النفائس، عمّان، ط١، ٢٠٠٦، ص: ٥٧-٦١.

[1] راجع: عز الدين مالك الطيب محمد، مرجع سابق، ص: ٢٠-٣١.

[1] راجع: كمال توفيق محمد الحطاب، مرجع سابق، ص: ١٣؛ ٢٣؛ ٣٧-٣٨.

[1] مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، **"البيان الختامي وتوصيات المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي"**، جدة، ١-٢٠٠٨/٤/٣، ص: ٢-٦.